أيار ٢٠٢٣

تحليل الجندر والإدماج الإجتماعي في البرنامج الوطنيّ لدعم الأسر الأكثر فقرًا

In partnership with Canada

WFP World Food Programme

UN WOMEN

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الإجتماعية

الجمهورية اللبنانية

تحليل الجندر والإدماج الإجتماعي في البرنامج الوطنيّ لدعم الأسر الأكثر فقرًا

أيار ٢٠٢٣

هـذا التقرير هـو نتاج جهد مشـترك وكبير بين برنامـج الأغذية العالمـي وهيئة الأمم المتحـدة للمرأة ووزارة الشـؤون الاجتماعيـة في لبنـان. نود أن نعرب عـن تقديرنا للأفراد التالية أسـماؤهم:

مـن فريـق هيئة الأمـم المتحـدة للمـرأة، نعترف بقيـادة كليـر ويلسـون، أخصائيـة النـوع الاجتماعي والشـؤون الإنسـانية، التـي أشـرفت على تنفيـذ هذه الدراسـة بالتنسـيق الوثيـق مع برنامـج الأغذية العالمـي ووزارة الشـؤون الاجتماعيـة. بالإضافـة إلـى ذلك، قدمـت كارلي فوجلـي، الباحثة الرئيسـية خبرتهـا فـي التصميـم الفنـي والتحليـل والصياغـة. نتقـدم بالشـكر والتقديـر إلـى ريمـا المقـداد، المستشـارة الفنيـة للحمايـة الاجتماعية، والتي كان لإشـرافها الفنـي ومتابعتها دور فعـال في ضمان نجاح المشـروع.

كمـا نعـرب عـن امتناننـا لنـور تركمانـي، الباحثـة الميدانية فـي النـوع الاجتماعـي، التي قـادت جميع عمليـات جمـع البيانـات الميدانيـة والمقابلات. أيضاً، نقـدر الدعم الـذي قدمته ماريان توما، مسـاعدة البحـث الميدانـي فـي النـوع الاجتماعي، التي سـاعدت فـي جمع البيانـات وتدوينها ونسـخها.

مـن فريق برنامـج الأغذيـة العالمـي، نتوجه بالشـكر إلى بـلال جهجوه، مسـؤول النـوع الاجتماعي، الـذي قـاد التنسـيق مـع فريق هيئـة الأمـم المتحدة للمـرأة. كمـا نعرب عـن تقديرنـا لهبـة الدويهي، مسـؤولة سياسـات البرامـج للحمايـة الاجتماعية، التي سـاهمت بتنسـيق كافـة التفاصيـل مع فريق هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة وقدمـت المسـاعدة الفنيـة المتعلقـة بالبرنامـج الوطني لدعم الأسـر الأكثـر فقـراً. كمـا نـود أن نشـيد بجهـود سـليمان عيسـى، معـاون برنامـج للحمايـة الاجتماعيـة في برنامـج الأغذيـة العالمـي، لمسـاهماته القيمـة. بالإضافة إلى ذلـك، نود أن نعـرب عـن امتناننا لفريق الحمايـة الاجتماعيـة بأكملـه فـي برنامـج الأغذية العالمـي لمشـاركتهم ودعمهم المسـتمر في هذا المشروع.

نتوجـه بجزيـل الشـكر إلـى السـيدة فرناند أبـي حيدر، منسـقة النـوع الاجتماعـي في وزارة الشـؤون الاجتماعيـة، التـي لعبـت دورًا حاسـمًا فـي إرشـاد وإتمام هـذا البحث.

أخيـرًا، الشـكر للورين رونـي، مستشـارة المناصرة والتوعيـة وإدارة المعرفـة في هيئة الأمـم المتحدة للمـرأة، لتصميم هـذا التقرير.

لقـد لعب جميـع الأفـراد المذكورين أدوارًا أساسـية فـي تنفيذ وإتمام هـذا البحث، وتحظـى جهودهم الجماعيـة بتقدير كبير.

جدول المحتويات

الاختصارات 03

الملخص التنفيذي 04

النتائج الرئيسة 06

المقدمة 11

الأساس المنطقيّ وأهداف البحث 14

المنهجية 15

النتائج 19

الاستنتاجات 30

التوصيات 32

الاختصارات

ATM	Automated Teller Machine آلة الصراف الآلي
ESSN	Emergency Social Safety Net Project برنامج شبكة الأمان الاجتماعي لحالات الطوارئ
GBV	Gender-based Violence العنف القائم على النوع الإجتماعي
GRIS	Grievance Response Information System نظام معلومات الاستجابة للمظالم
IDI	In-depth Interview مقابلة معمّقة
MOSA	Ministry of Social Affairs وزارة الشؤون الاجتماعيّة
MTO	Money Transfer Organization مكاتب تحويل الأموال
NPTP	National Poverty Targeting Programme البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا
PCM	Presidency of the Council of Ministers رئاسة مجلس الوزراء
PDM	Post-distribution Monitoring الرصد بعد التوزيع
PMT	Proxy-means Test الاختبار غير المباشر
SDC	Social Development Center مركز الانمية الاجتماعيّة
SGBV	Sexual and Gender-based Violence العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي
WFP	World Food Programme برنامج الأغذية العالمي

1.الملخص التنفيذي

بين شهري نيسان وحزيران 2022، أجرت وزارة الشؤون الاجتماعيّة وبرنامج الأغذية العالمي(WFP)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلًا حول النوع الاجتماعي للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) الذي يشكل أكبر شبكة للأمان الاجتماعي في لبنان بحيث يستهدف العائلات اللبنانية الأشد فقرًا وتهميشًا. وكان الهدف من هذا التحليل هو دراسة تأثير البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) على حياة النساء والفتيات والأشخاص المهمشين الآخرين ممن يعنى بهم البرنامج وكيف يمكن للبرنامج تحسين آليته لضمان توفير هذه المساعدة بشكل آمن يمكن للنساء والفتيات الوصول إليه.

الأسلوب

اعتمدت هذه الدراسة نهجًا نوعيًا حيث تمّ إجراء مقابلات مع 101 من مستفيدي البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) الذين تمّ اختيارهم عمدا (18 رجلاً و83 امرأة). شارك 41 شخصًا منهم في مقابلات بينما تمّ إجراء مقابلات مع باقي المشاركين عند أجهزة الصرف الآلي بعد قيامهم بسحب مساعدتهم. تألفت عملية جمع البيانات من مقابلات قصيرة مع مستفيدي ومستفيدات البرنامج تم اختيارهم بشكل عشوائي بعد استخدامهم أجهزة الصراف الآلي بينما تم اختيار المشاركين في المقابلات المطولة عشوائيًا من قائمة المستفيدين والمستفيدات من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) الذين لديهم مواصفات ذات أهميّة لهذه الدراسة. تضمنت المواصفات ذات الأهميّة لهذه الدراسة الأسر التي تعيلها نساء، والأسر التي كانت فيها النساء هنّ مقدّمات الطلب الرئيسيّات، والأسر التي تضم أفرادًا يعانون من صعوبات صحية و/ أو ذوي إعاقة. تمّ رصد أجهزة الصراف الآلي في خمسة مواقع في لبنان التي تشهد إزدحاماً وهي المينا (طرابلس)، بينين (عكار)، حارة حريك (جبل لبنان)، النبطية (الجنوب) وزحلة (البقاع). بالإضافة إلى ذلك، تمّ إجراء 16 استشارة مع 23 جهة معنية بالبرنامج من ضمنها وزارة الشؤون الاجتماعيّة (MoSA) وموظفي برنامج الأغذية العالمي(WFP) والعمّال الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة (MoSA) . تم تثليث نتائج هذه الدراسة مع النتائج المستخلصة من الرصد الكمي لما بعد التوزيع (PDM) الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي اعتبارًا من أيّار 2022، إلى جانب النتائج الثانوية الأخرى حول النوع الاجتماعي والمساعدة النقدية في لبنان وغيرها من السياقات.

هدفت الأسئلة التي تم تناولها خلال المقابلات والمشاورات إلى استكشاف تأثير البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، استكشفت الأسئلة ديناميات الأسرة والعنف المبني على النوع الاجتماعي وخطر الاستغلال وسوء المعاملة في ما يتعلق بالمساعدة واستراتيجيات التكيف المتعلقة بالنوع الاجتماعي مع انعدام الأمن الغذائي. أخيرًا، تمحورت الأسئلة حول فهم النساء وكبار السنّ والمعوقين لطرق استخدام أجهزة الصراف الآلي والكشف عن أي استغلال ممكن من قبل جهات فاعلة في مواقع أجهزة الصراف الآلي.

2.النتائج الرئيسة

التمكين والوكالة واتّخاذ القرارات

- أفادت النساء المستفيدات من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) أنّ المساعدة التي تلقينها من البرنامج أعطتهنّ الوكالة والاستقلاليّة خاصة في حال غياب الزوج أو ذكر بالغ داخل الأسرة.

- أعربت النساء المستفيدات عن رضًا كبير عن المساعدة النقدية المدولرة بدل المساعدة العينيّة إذ إنّها تعطيهنّ مرونة وتحكمًا أكبر بكيفية صرف المساعدة.[1]

أولويات الإنفاق

- في معظم الحالات، يتمّ تنسيق أولويات إنفاق المساعدة بين الرجال والنساء. فالطعام والدواء هما الغرضان اللذان يتمّ الإبلاغ بشكل متكرّر أنّه يتم الإنفاق عليهما.

- وتُعطى الأولويّة الكبيرة في إنفاق المساعدة من قبل النساء والرجال المستفيدين لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بمرض مزمن (أي الأدوية الخاصّة والعناية الطبية والمعدات الضرورية).

- غالبًا ما تبادر النساء إلى تقديم الطلب للاستفادة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) ولكنهنّ يفدن عادة بوضعه باسم الزوج بإعتباره مقدّم الطلب.

- تشعر النساء بأقلّ خجل من الرجال في الاعتراف بأنهنّ بحاجة إلى دعم البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) في حين أعرب بعض الرجال عن خجلهم من الحصول على المساعدة من برنامج يستهدف الفقر على الأرجح بسبب القواعد الاجتماعيّة التي تعتبر الرجال "معيلين".

أدوار الجنسين ومسؤولياتهما

- تمّت ملاحظة تأثيرات مباشرة صغيرة لدور الجنسين ومسؤولياتهما. بشكل عام، يبدو أنّ النساء يضطلعن بأدوار أكثر حيوية في متابعة وإدارة المساعدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) في ما يبحثن عن فرص أخرى لتلقي المساعدة ويتحملن مسؤولية أسرهنّ.

- يبدو أنّ البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) لم يؤثّر بشكل كبير على أدوار الجنسين ومسؤوليات النساء أو اتخاذهنّ القرار في ما يتعلّق بالعمل. في حالات قليلة، يبدو أنّ المساعدة التي يقدّمها البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) تسمح للنساء بالتوقف عن العمل في ظروف خطرة وفيها استغلال والبحث عن فرص عمل أفضل، وفي ظروف أخرى لم يتمّ ملاحظة أي تغيير في العمل.

- ذكرت الكثير من النساء أنّ أزواجهنّ وأقاربهنّ من الرجال يشعرون بالخجل بسبب عجزهم عن إيجاد عمل واعتمادهم على البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) .

إدارة الحالات والإحالات

- ثمّة حاجة واضحة لدى جميع المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) بأن يكون لديهم معلومات محدّثة حول جميع أنواع الخدمات مدعومة بالإحالات. لا يوجد وعي كافٍ حول الشخص الذي يمكنهم التواصل معه بالإضافة إلى شعور بعدم الرضا بالخدمات الموجودة.

- يجب على نظام البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) استيعاب قضايا بيروقراطيّة محدّدة تؤثّر على وصول النساء إلى المساعدة في حالات مثل الطلاق والإنفصال وقدوم مولود جديد.

1. استنادًا إلى تقرير دولرة برنامج NPTP (برنامج الأغذية العالمي، أبريل 2021): يعتقد غالبية المستفيدين من برنامج NPTP أن سحب المساعدة بالدولار الأمريكي يعطي قوة شرائية أكبر من الليرة اللبنانية حيث وافق 27.2 ٪ من المستفيدين من برنامج NPTP بشدة ووافق 58.6٪ آخرون على هذا التأكيد. يعتقد معظم المستفيدين أيضًا أن سحب المساعدة بالدولار الأمريكي يجعل الأسرة تقترض أموالًا أقل (15.4 ٪ وافقوا بشدة و52.6 ٪ وافقوا). يعتقد غالبية المستفيدين من برنامج NPTP أن تلقي المساعدة بالدولار الأمريكي لا يزيد من المخاطر والتهديدات الأمنية (وافق 38.2 ٪ بشدة و15.2 ٪ وافقوا بشدة على هذا التأكيد).

العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBV) والديناميكات داخل العائلة

- بيّنت الدراسة عدم وجود رابط واضح بين الحصول على المساعدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وارتفاع نوع معيّن من العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBV). على العكس، أفاد بعض المستفيدين أنّ المساعدة المقدّمة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) قد خفّفت من التوترات لأنّها أمّنت دخلًا شهريًا.
- في معظم الحالات، كان هناك اتفاق متبادل بين النساء والرجال على إنفاق المساعدة على حاجات الأسرة الأساسيّة.
- على الرغم من ذلك، في حالات نادرة حيث كانت التوترات داخل الأسرة موجودة أصلًا، أصبح البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) أداة للصراعات بين الأزواج أو الإخوة الأمر الذي أدّى في بعض الأحيان إلى عنف بالأخصّ في حالات الطلاق أو الوفاة. نظرًا إلى الأنظمة القانونيّة التي يهيمن عليها الرجال والأعراف الاجتماعيّة حول الميراث والطلاق، كان لهذه الحالات تأثير سلبي غير متناسب على المستفيدات.

خطر الاستغلال وسوء المعاملة

- لم تحدّد الدراسة بشكل مباشر أي حوادث استغلال تعرض لها المشاركين في الدراسة أو عند أجهزة الصراف الآلي.
- لم يتمّ الإبلاغ عن مخاطر تمييز أو استغلال هيكليّة محدّدة من أسر تعليها نساء على وجه التحديد على الرغم من ذلك، يجب الاستمرار في مراقبة مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة.[2]
- أثارت بعض النساء المستفيدات مسألة الازدحام أمام بعض أجهزة الصراف الآلي إذ يقوم عدد كبير من المستفيدين بسحب المساعدة بالإضافة إلى نقص العملات الصغيرة في أجهزة الصراف الآلي. وأشارت نساء أنّ الازدحام يجعل العمليّة مهينة وغير مريحة ومخجلة. اضطلعت وزارة الشؤون الاجتماعيّة (MOSA) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) على هذه القضايا واتخذا خطوات مثل تقسيم تنزيل المساعدة على أربعة أيام والمراقبة وتوظيف حراس أمن وتجربة طريقة الحصول على المساعدة من مكاتب تحويل الأموال بدلا من أجهزة الصراف الآلي.
- لم يعرف الكثير من الرجال والنساء كيفية سحب المساعدة من الصراف الآلي ولم يشعروا بالثقة في العملية وكان لديهم خوف بارز من قيام جهاز الصراف الآلي بإبتلاع البطاقة على الأخصّ لدى الأشخاص الأكبر سنًا أو الذين لا يجيدون القراءة والكتابة. الأمر الذي أدّى إلى ازدياد الاعتماد على شخص آخر، في معظم الأحيان يكون فردًا من أفراد الأسرة أو أحد الأقارب أو شخص موجود عند جهاز الصراف الآلي لسحب المال بدلًا عنهم .
- إنّ عمليّة سحب الأموال غير ممكنة بالنسبة إلى العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة فيقوم أفراد عائلتهم بالذهاب بدلًا عنهم.

مزودو خدمات غير رسميين

- إنّ الرحلات الطويلة للوصول إلى أجهزة الصراف الآلي والازدحام هو من بين المشاكل الأساسيّة التي يعاني منها معظم الأشخاص على وجه الخصوص الفئات التي لديها قدرة أقلّ على التحرك مثل النساء اللواتي لديهنّ أطفال، والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المسنين الأمر الذي أدّى إلى بروز «الوسطاء»، وهم مزودو خدمات غير رسميين، على الأغلب رجال، يقومون بسحب المساعدة النقدية نيابة عن المستفيدين مقابل بدل مالي عادةً. في حين أنّ العديد من المستفيدين يعتبرون ذلك خدمة تريحهم، على وجه الخصوص الأشخاص الذين لديهم قدرة أقلّ على التحرك، غير أنّ ذلك قد يخلق فرصًا للاستغلال على الرغم من أنّه لم يتمّ ملاحظة ذلك في الدراسة.
- تمّ الإبلاغ عن قيام رجال سواء كانوا مستفيدين عشوائيين أو «مزويدي خدمات غير رسميين» بالتدخل والتحكم بعملية سحب الأموال عن الصراف الآلي. أيّد بعض المستفيدين هذه التدخلات معتبرين أنّها تسهّل العملية بينما اعتبرها آخرون ملتبسة وربما استغلالية.
- شهد الباحثون على بعض الحوادث العنيفة عند أجهزة الصراف الآلي وتمّ التبليغ عن البعض الآخر منها ممّا يشير إلى حدوثها بشكل منتظم.

الأمن الغذائي

- تماشيًا مع نتائج أحدث رصد لما بعد التوزيع (PDM) الكمي في العام 2022 (حتّى كتابة هذه السطور)، لجأت الأسر المستفيدة على الأخصّ النساء إلى استراتيجيات التأقلم المتعلّقة بأنماط استهلاك الطعام بسبب الارتفاع

2. في حين لم يتم العثور على حالات استغلال أو اعتداء جنسي (SEA) في هذه الدراسة، تجدر الإشارة إلى أن SEA هو قضية مهمة في التحويلات النقدية وبرامج الأمن الغذائي في لبنان وجميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، حددت دراسة أجريت عام 2020 حول مخاطر الاستغلال الجنسي لمتلقي المساعدة الغذائية والتغذوية السورية في لبنان عددًا من حالات الاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي التي ارتكبها موظفو البرنامج وسائقو سيارات الأجرة والقادة غير الرسميين والزعماء الدينيين. تعد أنظمة الإبلاغ القوية والتوعية العامة حول هذا الموضوع مكونًا غير قابل للتفاوض في برامج النقد والأمن الغذائي.

الهائل في الأسعار. ومن أبرز هذه الاستراتيجيات تخفيض استهلاك اللحوم بشكل كبير والاعتماد بشكل كبير على النشويات والحبوب.[3]

- لجأت بعض المستفيدات إلى تقنين الطعام في العائلة وإعادة تخصيصه إلى الأطفال والافراد ذوي الإعاقة. وتضمّن ذلك قيام الأمهات غالباً بتخفيض كميات الطعام لإطعام الأطفال أو تقليل عدد الوجبات. يبدو هذا الاتّجاه الأكثر شيوعًا لدى النساء على الرغم من أنّ بعض الرجال أفادوا أيضًا عن القيام بذلك.

مراكز التنمية الاجتماعيّة والعاملين في المجال الاجتماعيّ

- أعربت جميع النساء المستفيدات من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) تقريبًا عن نظرتهنّ الإيجابيّة لمراكز التنمية الاجتماعيّة (SDC) والعمّال والعاملات الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة(MOSA) إذ يعتمدن على العمّال والعاملات الاجتماعيّين ويثقن بهم، فهم صلة الوصل ونقطة الاتّصال الأولى للقيام بأي شكوى.
- أفاد العمّال والعاملات الاجتماعيّون ومعظمهم من النساء[4] إلى الإفتقار إلى الأمن والسلامة بشكل رئيسي خلال الزيارات المنزلية وأفاد بعضهم عن حوادث متعلّقة بالتحرّش والعنف المبني على النوع الاجتماعي العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- أفاد العمّال والعاملات الاجتماعيّون عن تدهور ظروف عملهم والعقود المنخفضة الأجر التي لا تغطي تكاليف النقل من وإلى مراكز التنمية الاجتماعيّة (SDC) ممّا يحدّ من قدرتهم على معالجة القضايا المستجدة في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP).
- أفاد العمّال الاجتماعيّون عن حاجتهم إلى ضروريات العمل الأساسيّة مثل السترات وبطاقات التعريف وبدل النقل للقيام بالزيارات المنزليّة والوقود.

التوصيات

يجب أن يتخذ المعنيين والمسؤولون الإجراءات التالية لكل مرحلة من مراحل دورة تنفيذ البرنامج لتعزيز مراعاة البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي وتقليل مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة ضمن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP).

الدعم وحشد الموارد

- **مواصلة وزيادة تمويل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP)** مع إدراك أنّه مصدر دخل مهمّ لآلاف العائلات ومنقذ للحياة على الأخصّ الأسر التي تعيلها نساء بما في ذلك الأسر التي فيها أفراد يعانون من إعاقات أو مسنين أو أشخاص يعانون من أمراض مزمنة.
- **النظر في تأمين تمويل إضافي للمستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) الذين يعانون من إعاقة أو المسنين أو الأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة أو العائلات** التي لديها نساء حوامل أو مرضعات لأنّ هذه الأسر تحتاج إلى مصاريف إضافيّة لتلبية الحاجات الأساسيّة مثل الرعاية الطبية ما قبل الولادة وحليب الأطفال والزيارات الطبيّة والمعدات والأدوية التكيفيّة.
- تمويل مزويدي خدمات متعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي منسقين والتشديد على توسيع قدراتهم في المناطق المحرومة. يجب أن يكونوا مرتبطين بشكل وثيق بوزارة الشؤون الاجتماعيّة (MOSA) والبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) .
- **تحسين ظروف عمل العمّال والعاملات الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة(MOSA)** . يجب أن يتضمّن ذلك كحد أدنى، تزويدهم ببطاقات التعريف الضرورية وتغطية تكاليف النقل المتعلقة بالعمل كاملة. يجب أن يشمل أيضًا تزويدهم بالتأمين الصحي الضروري وتأمين تعويض العمال.
- **وضع سياسة وآليّة استجابة لحالات التحرّش والعنف التي قد يتعرّض لها العمّال الاجتماعيّون في زياراتهم الميدانيّة**، وكذلك توفير الأدوات لهم والفرص للحصول على الرعاية الصحيّة النفسية وبناء المرونة.

الاستهداف وتقييم الاحتياجات

- **إنشاء قنوات يسهل الوصول إليها وتستجيب للأسر للإبلاغ عن تغييرات في الأوضاع الأسرية ولتعديل المساعدة وفقًا لذلك.**
  - **الطلاق والانفصال:** يجب أن تراعي الإرشادات المتعلقة بحالات الطلاق والانفصال عدم المساواة بين الجنسين في العمليات القانونية لحضانة الأطفال وتضمن استمرار استفادة النساء المنفصلات عن الأسر المستفيدة من دعم البرنامج الوطني

3. يُظهر تقرير PDM الأخير (الربع الأول من عام ٢٠٢٢) انخفاضًا في متوسط درجة استهلاك الغذاء (FCS) من 45.3 إلى 38 بين ٢١ ديسمبر و22 مايو، مع انخفاض مُبلغ عنه في الاستهلاك الأسبوعي للسلع الغذائية السبع التي تم تقييمها لحساب هذا المؤشر.
4. وفقًا لتقييم الأثر الاجتماعي للبنك الدولي لعام 2020، ٪70 من الأخصائيين الاجتماعيين في وزارة الشؤون الاجتماعية من النساء.

لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) حتى عندما لا يعيش الأطفال معهنّ و/ أو عندما يحتفظ الزوج بالبطاقة. في الحالات التي يكون فيها العنف الجنسي أو أي شكل من أشكال العنف المنزلي عاملاً في الطلاق أو الانفصال، **يمكن تقديم مساعدة إضافية للناجية.**

- **الولادات:** يجب إنشاء نظام مباشر للمستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) لإضافة أفراد أسرة حديثي الولادة على ملفاتهم وتلقي المزيد من المساعدة. يمكن تقديم مساعدة إضافية للأسر المستفيدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) التي تضم نساء حوامل ومرضعات لتعزيز تأثير البرنامج على نتائج تغذية الرضع والأمهات وصحتهم.
- **الوفيات:** يجب وضع عملية للحالات التي تمّ فيها إصدار بطاقة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) باسم مقدم الطلب الرئيسي الذي وافته المنية. يجب أن تأخذ هذه العملية في الاعتبار حقيقة أن هذا يمكن أن يكون سببًا للخلافات وأن تضمن مراعاة احتياجات وحالات أفراد الأسرة المتأثرين من الذكور والإناث على قدم المساواة.

العمليّة

- توسيع نطاق الوصول إلى طريقة لاسترداد المال من خلال مكاتب تحويل الأموال (MTO). من المرجح أن يؤدي استرداد المساعدة من مكاتب تحويل الأموال إلى تخفيف رسوم النقل، خاصة للنساء اللواتي غالبًا ما يكنّ أقل قدرة على الحركة، بالإضافة إلى تخفيف مخاطر الأمن والسلامة المرتبطة بالاكتظاظ عند أجهزة الصراف الآلي.
- مواصلة زيادة تأمين سلامة وراحة النساء والفئات المهمشة في عملية سحب الأموال من خلال معالجة مسألة عدم وجود عملات أصغر والعمل على التخفيف من الازدحام والارتباك والبحث بإمكانية وضع مظلة واقية من الشمس عند أجهزة الصراف الآلي
- توظيف المزيد من حراس الأمن من النساء لمراقبة أجهزة الصراف الآلي. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة وصول المستفيدات إلى أجهزة الصراف وشعورهنّ بالراحة وقدرتهنّ على الإبلاغ عن المشاكل عن أجهزة الصراف الآلي ولتأمين فرص عمل لمزيد من النساء خارج القطاعات التي تعتبر «تقليديًا» مخصّصة للنساء.

الرصد

- **تحديث الرصد الميداني النوعي والكمي لرصد ما بعد التوزيع (PDM) ليكون أكثر مراعاة للمنظور المتعلّق بالنوع الاجتماعي.** يجب أن يتضمن نهج الرصد أسئلة حول ألشعور بالراحة عند سحب الأموال والاستغلال المحتمل من قبل جهات فاعلة رسمية وغير رسمية، بالإضافة إلى ضرورة توفير المزيد من الطرق للعمّال والعاملات الاجتماعيين للإبلاغ عن القضايا المتعلّقة بالنوع الاجتماعي والملاحظات التي يواجهونها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تصنيف المزيد من النتائج بحسب نوع الجنس في تحليل الرصد وإعداد التقارير لتعزيز الإجراءات التصحيحية المستجيبة للمنظور الجنساني.
- **إجراء رصد ما بعد التوزيع نوعي ومراعي للمنظور الجنساني، مشابه، مرتين في السنة أو سنويًا لتكملة البيانات الكميّة.**
- **دراسة إجراء تحليل سريع للمنظور الجنساني وللحماية لطريقة استلام المساعدة النقدية من خلال مكاتب تحويل الأموال.**

الحماية، معالجة المظالم، الإحالات وخدمات "كاش بلاس"

- **ضمان أن يشمل نظام معلومات الاستجابة للمظالم (GRIS)[5] إجراءات التشغيل الموحدة بشأن الاستجابة لحالات التحرش والاستغلال والعنف بين الشريك الحميم أو الأسرة في ما يتعلق بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP).** سيعزز ذلك مسارات المستفيدين للإبلاغ عن حالات التحرش أو الاستغلال الجنسي بالإضافة إلى الإبلاغ عن العنف أو الاستغلال الجنسي والاستجابة له الأمر الذي قد يؤثر على وصولهم إلى مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP).
- **تطوير آلية الإحالة بين البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) وحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وحالات حماية الطفل والخدمات «كاش بلاس» لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة.** يمكن القيام بذلك عن طريق التأكد من أن إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة بنظام معلومات الاستجابة للمظالم GRIS المقبلة تتضمن مثل هذه المسارات ومن خلال إنشاء نظام للإبلاغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وحالات حماية الطفل وتتبعها بسرعة ضمن عملية التقييم والاختيار في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) . كما يستلزم ذلك ضمان توفر معلومات محدثة وذات صلة عن الخدمات الحكومية وخدمات المنظمات غير الحكومية المتاحة للفئات الضعيفة مثل كبار السن والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة وذوي الإعاقة.
- **التأكّد من أنّ العمّال الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة (MOSA) على دراية بخدمات المنظمات غير الحكوميّة المتوافرة في المناطق المستهدفة،** وعلى صلة جيدة بأفراد المجتمع الذين يحتاجون إليهم ويمكنهم توفير خدمات الإحالات الضرورية لهم.
- **تدريب واستشارة العمّال الاجتماعيّين حول سبل الاستجابة للحالات الصعبة** مثل الانفصال والطلاق ونصائح حول حماية أنفسهم خلال الزيارات المنزليّة وكيفية الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

5. تم تجريب نظام معلومات مركزي لمعالجة المظالم (GRIS) لخدمة جميع برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، بما في ذلك البرنامج الوطني لدعم الاسر الأثر فقرا»، اعتبارًا من سبتمبر 2022 وكان من المفترض أن يتم طرحه بالكامل في عام 2023. والأهم من ذلك، أن هذا النظام يهدف إلى أن يكون بمثابة العنف القائم على النوع الاجتماعي- آلية الاستجابة بالإضافة إلى دورها كآلية لتلقي الشكاوى بشكل عام.

3. المقدمة

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان من أشد الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث حيث تسبب انخفاض قيمة الليرة اللبنانية في تدهور حادّ في القوة الشرائية للسكان، إلى جانب ارتفاع الأسعار والتضخم المقدّر بنسبة ١٢٠ بالمئة على مدى الأشهر الستة الأولى من العام 2022.[6] في العام 2021، قُدر أن أكثر من 155 ألف أسرة (ما يعادل ذلك ٪22 من السكان اللبنانيين) كانوا تحت خط الفقر المدقع و 356،000 أسرة (ما يعادل ٪45 من السكان اللبنانيين) كانت تحت خط الفقر الأعلى.[7] يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين لكل فرد في العالم، مما يشكّل ضغطًا متزايدًا على موارد الدولة الشحيحة. أظهرت الدراسات أن الأزمة الاقتصادية أثرت بشكل غير متناسب على النساء. كان معدل بطالة النساء أعلى من معدل بطالة الرجال قبل الأزمة وازداد بأكثر من ذلك، ولا سيما في المناطق الريفية خارج بيروت.[8] قد يكون العنف المبني على النوع الاجتماعي في تصاعد، حيث زادت الاتصالات بالخط الساخن لقوى الأمن الداخلي للإبلاغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل كبير منذ العام 2019.[9] بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تعتمد الأسر التي تعيلها نساء (٪31) على دعم الأسرة والمجتمع كمصدر دخل رئيسي مقارنة بـ ٪12 من الأسر التي يعيلها الرجال.[10] للتخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية على االافراد الأكثر هشاشة في لبنان، علما بأن معظمهم من النساء، أصبح تعزيز الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعيّة التي تراعي الفوارق بين الجنسين أولوية رئيسية لأصحاب المصلحة في مجال المساعدة الاجتماعيّة.

لمحة عامّة عن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا

تم إطلاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) في العام 2011 من قبل الحكومة اللبنانية بمساعدة فنية ومالية من البنك الدولي. يعتبر البرنامج أكبر برامج شبكة أمان اجتماعي في لبنان[11] يستهدف العائلات اللبنانية الأشد فقرًا وتهميشًا. يتكون البرنامج من عدة مكونات، فبالإضافة إلى مكوّن المساعدة النقدية، هناك برامج صحية وتعليمية ضمن برنامج NPTP (المعروف باسم بطاقة «حياة»). وصل مكوّن المساعدة النقدية للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) بين عامي 2011 و2020 إلى ما بين 5000 إلى 10000 أسرة سنويًا، واعتبارًا من يونيو ٢٠٢٢، وصلت مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) إلى 49799 أسرة شهريًا وتهدف إلى الوصول إلى 75000 أسرة بالنصف الثاني من عام ٢٠٢٣. يشكّل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP)، جنبًا إلى جنب مع برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للطوارئ (ESSN) الذي ينفذه البنك الدولي أكبر برامج الحماية الاجتماعيّة في لبنان. تهدف هذه البرامج إلى زيادة قدرة الأسر اللبنانية المهمشة على الصمود من خلال توفير المساعدة الغذائية التي ستمكنهم من تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية على مدار العام. وتهدف أيضًا إلى تعزيز التعايش الاجتماعي بين اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة، حيث تمّ استهداف اللاجئين السوريين الأشد فقرًا وضعفًا للحصول على المساعدة النقدية في إطار برنامج المساعدة النقدية المتعددة الأغراض التابع لبرنامج الأغذية العالمي منذ بداية أزمة اللاجئيين السوريين.

6. البنك الدولي، التحديث الاقتصادي للبنان، نيسان 2022.
7. لبنك الدولي، «استهداف الأسر الفقيرة في لبنان»، نيسان / أبريل 2020.
8. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ريتش، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات في لبنان، تقرير البيانات المصنفة: النوع الاجتماعي، الإعاقة العمرية، أبريل 2022.
9. التقرير السنوي لنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي 2022.
10. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ريتش، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات في لبنان، تقرير البيانات المصنفة: النوع الاجتماعي، الإعاقة العمرية، أبريل 2022
11. منذ عام 2022، تقدم الحكومة اللبنانية أيضًا مساعدة نقدية شهرية طارئة للأسر اللبنانية الأكثر فقرًا وتهميشًا في إطار شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة (ESSN، المنتهية في ديسمبر 2022) والتي تستهدف 147000 أسرة

الأسر التي تتلقى المساعدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا منذ العام 2014

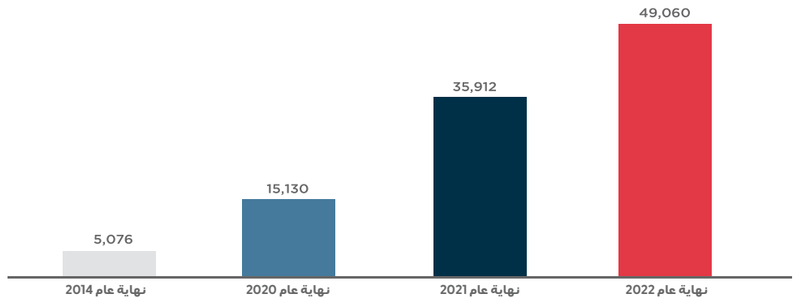

الشكل ١ الأسر المستهدفة للمساعدة في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا منذ عام 2014. المصدر: أرقام التحميل في برنامج الأغذية العالمي اعتبارًا من يوليو / تموز 2022.

الشركاء والمسؤوليّة في تنفيذ البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا

يتمّ تمويل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا من خلال مجموعة من المانحين الدوليين، بما في ذلك الاتّحاد الأوروبي وألمانيا والنروج وفرنسا وكندا وإيرلندا ومانحين من القطاع الخاص. ويتمّ تنفيذه بالشراكة بين برنامج الأغذية العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعيّة في الحكومة اللبنانيّة.

اختيار المستفيدين

يتولّى العمّال والعاملات الاجتماعيّون الموجودين في مراكز التنمية الاجتماعيّة (SDCs) الـ116 التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعيّة(MOSA) في جميع أنحاء لبنان مسؤوليّة إجراء التقييمات الأوليّة لاحتياجات الأسر المستفيدة الأساسيّة. بعد ذلك، تتولّى الشركات المتعاقد معها مسؤوليّة إجراء زيارات التحقق في المنزل للأسر التي تقدّمت بالطلبات، وبعد ذلك يتم تقديم الطلبات إلى وحدة المعالجة الموجودة في رئاسة مجلس الوزراء (PCM).[12] على الرغم من وضع الطلب باسم «مقدم الطلب الرئيسي» – الذي يعرف عن نفسه عادة بأنه ربّ الأسرة - يتم تقييم الأسرة بأكملها في هذه العملية. يتم الانتهاء من الاختيار من قبل وحدة رئاسة مجلس الوزراء ويستند الاختيار على صيغة الاختبار غير المباشر (PMT) التي تم تطويره في عام 2016.[13] وتشمل فئات الضعف المدرجة في الاختبار غير المباشر (PMT) عدد الأطفال ونسبتهم وعدد ونسبة أفراد الأسرة الأكبر سنًا وعدد العاطلين عن العمل وعدد الأفراد ذوي الإعاقة والأسر التي تعيلها امرأة وما إذا كان ربّ/ة الأسرة أرمل/ة أو مطلق/ة أو منفصل/ة.[14] ومع ذلك، لأسباب تتعلق بالسرية، فإن معادلة التقييم الدقيقة تعرفها فقط رئاسة مجلس الوزراء والبنك الدولي. يقوم العمّال والعاملات الاجتماعيّون في وزارة الشؤون الاجتماعيّة مع شركاء برنامج الأغذية العالمي بتوزيع البطاقات للأسر المختارة ويتم إصدارها باسم مقدم الطلب الرئيسي مع رقم التعريف الشخصي.

البطاقات الإلكترونيّة لاستلام/سحب المساعدة النقدية الخاصّة بالبرنامج الوطنيّ لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)

يتم توزيع المساعدة الغذائية النقدية من خلال البطاقات الإلكترونية المعروفة باسم "بطاقة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا الإلكترونية". يتم تقديم المساعدة على أساس شهري بما يعادل مبلغ أساسي قدره 25 دولارًا أمريكيًا لكل أسرة بالإضافة إلى 20 دولارًا أمريكيًا لكل فرد في الأسرة، بحدّ أقصى ستة أفراد لكلّ أسرة، مما

12. يتحمل العاملون الاجتماعيون في وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولية الأساسية عن إجراء تقييمات الأسرة. ومع ذلك، خلال توسيع نطاق ٢٠٢١-٢٠٢٢، تم تكليف الموظفين من الشركات المتعاقدة مع القطاع الخاص أيضًا بتقييم الأسر في مناطق معينة بسبب الزيادات الكبيرة في عدد حالات المستفيدين المستهدفين.
13. تم تطوير اختبار الوسائل الوكيل لبرنامج NPTP من قبل البنك الدولي بالتعاون الوثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية (MOSA)، ورئاسة مجلس الوزراء (PCM) والإدارة المركزية للإحصاء.
14. البنك الدولي، «استهداف الأسر الفقيرة في لبنان»، نيسان / أبريل ٢٠٢٠. https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/٢٠٢٠/٠٤/٢١/targeting-poor-households-in-lebanon.

يعني أن الحد الأقصى للمبلغ هو 145 دولارًا أمريكيًا للأسرة الواحدة. يمكن استخدام البطاقات في أي من المتاجر الـ486 المتعاقدة مع برنامج الأغذية العالمي أو كبطاقة إئتمان عادية لدى أي تاجر مزود بنقطة بيع أو يمكن سحبها بالدولار الأمريكي أو بالليرة اللبنانية في أحد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك اللبناني الفرنسي وعددها 150. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين 150 جهاز صراف آلي، هناك 68 جهاز صرف نقدي بالدولار الأمريكي. وللحدّ من الازدحام عند أجهزة الصراف الآلي الأكثر استخدامًا، يتم تحميل الأموال النقدية على مدار 6 أيام في الشهر، حيث يتلقى ٪17 من المستفيدين رسالة هاتفية نصية بتعبئة البطاقة في كل يوم من تلك الأيام. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا للتقارير حول الإزدحام والخلافات من حين إلى آخر، تم اتخاذ العديد من تدابير التخفيف من ضمنها تعاقد البنك اللبناني الفرنسي مع شركة أمن (كطرف ثالث) لإدارة الازدحام عند أجهزة الصراف الآلي، وتعاقد برنامج الأغذية العالمي مع الشركاء المتعاونين للإشراف على إدارة الازدحام والتعاقد مع شركات الأمن من أجل أن يتم نشرها في أماكن تواجد أجهزة صراف آلي محددة (بناءً على حجم الازحام ووقوع الحوادث)، ونسقت وزارة الشؤون الاجتماعيّة مع وزارة الداخلية والبلديات (MoIM) لنشر عناصر أمن على أساس الحاجة.

الدولرة

خضعت البطاقات الإلكترونية لعملية الدولرة وتم تغيير مسارات الوصول للمساعدة في العام 2021. قبل مايو 2021، كانت المساعدة توزع بالليرة اللبنانية ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال المتاجر التي تعاقد معها برنامج الأغذية العالمي لشراء المواد الغذائية. في مايو 2021، بسبب تدهور الظروف الاقتصادية والمعيشية، تم تحويل المساعدة إلى مساعدة نقدية غير مشروطة واصبح ممكناً للمستفدين سحبها نقدًا من أجهزة الصراف الآلي. في سبتمبر 2021، تحول البرنامج إلى مساعدة غير مشروطة مقدمة بالدولار الأمريكي، مما يعني أنه يمكن للمستفيدين سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي بالدولار الأمريكي وإنفاقها على النحو الذي يرونه مناسبًا. في حين أنه قبل سبتمبر 2021 كان يتم الوصول إلى المساعدة إلى حد كبير من خلال المتاجر، ويتمّ الآن سحب جميع المساعدات تقريبًا بالدولار الأمريكي من أجهزة الصراف الآلي. منذ نوفمبر ٢٠٢١، تم استرداد 95٪ من المساعدة من خلال عمليات السحب بالدولار الأمريكي من أجهزة الصراف الآلي.

رصد بعد التوزيع

تقوم شركة (مستقلة عن شركة جودة البيانات) بإجراء رصد كمي لما بعد التوزيع (PDM) على أساس ربع سنوي. يتمّ إجراء رصد ما بعد التوزيع (PDM) مع مجموعة سكانية تم اختيارها عشوائيًا تشكّل ما بين 2-4 ٪ من الأسر المستفيدة. تقوم الشركة بجمع معلومات عن كمية / قيمة المساعدة المقدمة للمستفيدين واستخدامها ومقبوليتها وجودتها وأراء المستفيدين فيما يتعلق بعمليات التوزيع والاسترداد، ويتم جمع البيانات حول المؤشرات الشاملة حول النوع الاجتماعي والحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين. يوفر الرصد الكمي لما بعد التوزيع رؤية حول مدى تحقيق البرنامج للأهداف المقصودة وما إذا كان هناك حاجة إلى أي إجراء تصحيحي. تتم هذه المقابلات مع المستفيدين مباشرةً على الرغم من أنه خلال جائحة COVID-19 تم إجراؤها عبر الهاتف.

آلية معالجة المظالم

على الرغم من عدم وجود آلية مركزية لمعالجة المظالم في الوقت الحالي للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP)، إلا أنّه هناك عدة طرق للمستفيدين للإبلاغ عن المشكلات التي يواجهونها. يمكنهم الاتّصال بالرقم 1526 أو الخط الساخن للشكاوى التابع لبرنامج الأغذية العالمي أو الخط الساخن للشكاوى التابع لوزارة الشؤون الاجتماعيّة، على الرغم من أنّ المستفيدين قالوا أنهم واجهوا مشاكل في الوصول إلى العاملين في الخطّ الساخن. لدى المستفيدين أيضًا خيار تقديم الشكاوى مباشرةً إلى المسؤولين الميدانيين التابعين لبرنامج الأغذية العالمي أو العمّال والعاملات الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة. لحلّ المشكلات المتعلقة بأرقام التعريف الشخصي و/أو البطاقات المفقودة، يمكن للمستفيدين الاتصال بالخط الساخن للبنك اللبناني الفرنسي (أو الخط الساخن لبرنامج الأغذية العالمي). تمّ تجريب نظام معلومات مركزي لمعالجة المظالم (GRIS) لخدمة جميع برامج وزارة الشؤون الاجتماعيّة، بما في ذلك البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا، اعتبارًا من سبتمبر 2022 وكان من المفترض أن يتم طرحه بالكامل في عام 2023. والأهم من ذلك، أن هذا النظام يهدف إلى أن يكون بمثابة آلية استجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى دوره كآلية لتلقي الشكاوى بشكل عام.

4.الأساس المنطقيّ وأهداف البحث

أثبتت الأبحاث السابقة أنّ المساعدات النقدية يمكن أن تؤثر على العلاقات داخل الأسرة، بما في ذلك زيادة أو تقليل مخاطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي (SGBV) بالإضافة إلى تأثيرها في قدرة مشاركة المرأة في صنع القرار بشأن الإنفاق الأسري وأدوار الجنسين.[15] تظهر الأبحاث أيضًا أنّ الاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، هو مصدر قلق رئيسي عند توزيع النقد وأنّ النساء أكثر عرضة للخطر من الرجال.[16] على الرغم من إجراء الرصد الكمي لما بعد التوزيع على أساس ربع سنوي، إلا أن التحليل النوعي كان ضروريًا للمساهمة في إعطاء الدقة والعمق إلى دورة رصد ما بعد التوزيع الحالية، لا سيما مع استمرار البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)في توسيع نطاقه في العام 2022.

يهدف هذا البحث إلى التحقق من كيفية تأثير البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)على حياة النساء والفتيات والأشخاص المهمشين الآخرين المعنيين وكيف يمكن للبرنامج تحسين عملياته لضمان توفير المساعدة بطرق آمنة إلى أقصى حد ممكن ووضعها بمتناول النساء والفتيات. تضمنت مواصفات الأشخاص المستهدفين الذين تمّت مقابلتهم على سبيل المثال لا الحصر الأسر التي تعيلها نساء والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمراهقين. على وجه التحديد، سيتمّ تقدمة توصيات حول كيفية استمرار البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وزيادة مراعاته النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي بالإضافة إلى معالجة قضايا الاستغلال في حال وجودها في:

1. **عملية توزيع النقد، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات والإحالة؛**
2. **التواصل مع المجتمعات والمستفيدين، بما في ذلك زيادة الوعي حول عدم المساواة بين الجنسين وديناميكيات الأسرة والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي؛**
3. **تعديلات على طريقة ومنهاج رصد ما بعد التوزيع (PDM)الحالي.**

وأخيرًا، ستساهم نتائج رصد ما بعد التوزيع (PDM) النوعي في تطوير آلية معالجة المظالم التي يتم تطويرها حاليًا.

إطار العمل التحليليّ

يحقق هذا البحث بأثر المساعدات على أربع محاور رئيسية وهي (١) التمكين والوكالة وصنع القرار للنساء والفتيات (٢) العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي داخل الأسرة وعنف الشريك الحميم (٣) الاستغلال وسوء المعاملة و(٤) النوع الاجتماعي والأمن الغذائي. الجدول أدناه يلخص اسئلة البحث الأساسية:

الموضوع	السؤال الرئيسي	الأسئلة الفرعيّة
التمكين، والوكالة وصنع القرارات لدى النساء والفتيات	ما هو تأثير البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا في تمكين النساء والفتيات والفئات المهمشة في وكالتهم وسلطة صنع القرار وملكية الإنفاق وتحديد من يستفيد من المساعدة؟	إلى أي مدى تشارك النساء في صنع القرارات حول كيفية إنفاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا؟
		ماذا يحدث عندما يكون هناك خلاف في العائلة حول كيفية تخصيص المساعدة؟
		إلى أي مدى يتمّ إعطاء الأولوية للأشخاص الذين لديهم مواصفات محددة مثل الأمراض المزمنة والأطفال الصغار وكبار السن؟
		ما هو الأثر، إن وجد، الذي أحدثه البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا على المسؤوليات المنزلية للمرأة وآفاق التوظيف؟
العنف الجنسي ووالعنف المبني على النوع الاجتماعي داخل الأسرة وعنف الشريك الحميم	ما هو الأثر، إن وجد، الناتج عن تلقي مساعدة بطاقة الغذاء الإلكترونية للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا على التوترات داخل الأسرة، وخطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وعنف الشريك الحميم؟	هل ازدادت التوترات والعنف داخل الأسرة نتيجة الحصول على مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا، أم انخفت أم بقيت على حالها؟
		ما هي طبيعة أي زيادة في التوترات والعنف داخل الأسرة، بما في ذلك الجناة والضحايا؟ إلى أي مدى يكون العنف جسديًا و/ أو جنسيًا بطبيعته؟
		ما هي العوامل التي ساهمت في أي زيادات تم الإبلاغ عنها متعلقة بالعنف داخل الأسرة نتيجة للمساعدة التي يتم تلقيها من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا؟
		بالنسبة لأي فرد يبلغ عن ارتفاع نسبة العنف، كيف يمكن تحسين الروابط بخدمات الاستجابة للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي لكل منطقة مستهدفة؟

15. انظر تأثير التحويلات النقدية على النساء والفتيات: ملخص للأدلة، مبادرة التنمية الدولية 2017 وتمهيد الطريق: ما نعرفه (ولا نعرفه) عن آثار التدخلات القائمة على النقد على النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية، الأمم المتحدة نساء سبتمبر 2018.
16. المساعدة المُمكّنة تحويل النوع الاجتماعي وديناميكيات القوة في إيصال المساعدات الإنسانية: بحث العمل التشاركي مع النساء والفتيات اللاجئات لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسي بشكل أفضل - تقرير نتائج لبنان، المعهد النسائي العالمي ومنظمة كير الدولية، 2020.

خطر الاستغلال وسوء المعاملة	ما هي مخاطر الاستغلال التي تواجهها النساء والفتيات المهمشة الأخرى خلال عملية البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا؟	إلى أي مدى تشارك النساء في صنع القرارات حول كيفية إنفاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا؟
		ماذا يحدث عندما يكون هناك خلاف في العائلة حول كيفية تخصيص المساعدة؟
		إلى أي مدى يتمّ إعطاء الأولوية للأشخاص الذين لديهم مواصفات محددة مثل الأمراض المرمنة والأطفال الصغار وكبار السن؟
		ما هو الأثر، إن وجد، الذي أحدثه البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا على المسؤوليات المنزلية للمرأة وأفاق التوظيف؟
النوع الاجتماعي والأمن الغذائي	هل يتم إعطاء الأولوية لاستهلاك الغذاء على قدم المساواة بين الإناث والذكور والأفراد ذوي الإعاقة أو كبار السن؟	بالمقارنة مع أفراد الأسرة الذكور في سن العمل، إلى أي مدى يتم إعطاء الأولوية للنساء والأطفال والمعوقين وكبار السن من المستفيدين من الغذاء داخل الأسر المستفيدة؟

1.5 المنهجيّة

لقد تمّ استخدام نهج نوعي في هذا البحث بالإضافة إلى المراجعة الأدبية. يتوسع هذا القسم بشكل أكبر في عملية جمع البيانات التي أنجزت كجزء من هذا التقييم .

مراجعة البيانات الأدبية والثانوية

تم إجراء المراجعة الأدبية بما في ذلك مجموعات الأدوات والتقييمات والتقارير البحثية حول تأثير المساعدة النقدية على النساء والفئات الضعيفة بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التشغيلية وإجراءات التشغيل الموحدة ووثائق المنهجية الخاصة بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) . بالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة بيانات الرصد ما بعد التوزيع(PDM) الكمية من مايو 2022 لرصد النقاط الحساسة وتلك المتعلقة بالدمج الاجتماعي. تم تحليل نتائج المراجعة الأدبية وفقًا لكلّ من الخطوط البحثية وتم تجميعها مع بيانات رصد ما بعد التوزيع الكمية وتحليل البيانات النوعية.

التشاور مع خبراء تنفيذ البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا وخبراء النقد ذوي الصلة

تمّت استشارة مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة فى البداية للتأثير في النهج وصقله. وشارك موظفو برنامج الأغذية العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعيّة بشكل واسع في تصميم البحوث. بالإضافة إلى ذلك، تمّت استشارة الجهات المعنية من منظمات تتولى تنفيذ برامج نقدية على نطاق واسع في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل البنك الدولي والشبكة التنظيمية لرصد النقد والتقييم والمساءلة والتعلم في لبنان والمنظمة الدولية للهجرة لتقديم خبراتهم ووجهات نظرهم حول المسائل المتعلقة بالنقد والنوع الإجتماعي والدمج الاجتماعي.

جمع البيانات الميدانيّة

تمّ جمع البيانات الميدانية في خمسة مواقع في جميع أنحاء لبنان وتمّ اختيارها بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة وبرنامج الأغذية العالمي. تمّ اختيار المواقع بناءً على تحليل مجموعة بيانات مجهولة الهوية للمستفيدين والمستفيدات من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا في المناطق ذات التركزات العالية من الأسر التي تعيلها سيدات والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر التي تضم أفرادًا أكبر سنًا. تم اختيار مزيج من المناطق الريفية والحضرية وشبه الحضرية لمعرفة الاختلافات في أوضاع المعيشة ومستويات الدخل النموذجية. تم اختيار مواقع أجهزة الصراف الآلي وفقًا لتحليل بيانات حركة أجهزة الصراف الآلي التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وتم اختيارها وفقًا لماكينة الصراف الآلي التي تتمتع بأعلى متوسط حركة شهرية. المواقع المختارة كانت المينا، طرابلس ؛ ببنين والقرى المجاورة لها، عكار، حارة حريك وضواحي بيروت والنبطية والقرى المحيطة بزحلة في البقاع. تم جمع البيانات الميدانية بين 27 نيسان و١٠ حزيران 2022.

زيارات المراقبة الميدانيّة

راقب باحثو هيئة الأمم المتحدة للمرأة كل موقع من مواقع السحب من أجهزة الصراف الآلي بعد تحميل البطاقات الإلكترونية لرصد أية مخاطر تتعلق بالحماية أو الاستغلال في عملية سحب النقود. تمّ قضاء نصف يوم تقريبًا في مراقبة كلّ جهاز صراف آلي. راقب الباحثون مدى إدراك النساء وكبار السن وذوي الإعاقة لكيفية استخدام أجهزة الصراف الآلي وأي استغلال يمكن ملاحظته من قبل الجهات الفاعلة في مواقع أجهزة الصرف الآلي. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات قصيرة مع المستفيدين والمستفيدات تم اختيارهم بشكل عشوائي لدى مغادرتهم لأجهزة الصراف الآلي واستمرت المقابلة ما بين 5 و١٠ دقائق. تركزت هذه المقابلات على خلفيات المستفيدين والمستفيدات وفهمهم وخبراتهم في عملية التوزيع وأي مشكلات واجهوها للحصول على أموالهم. تم إجراء مقابلات مع ما مجموعه 60 مستفيدًا (50 امرأة و10 رجال) عند أجهزة الصرف الآلي في المواقع الخمسة المختارة.

مقابلات مع عاملين ميدانيين في البرنامج

تمّ إجراء مقابلات مع مراقبي برنامج الأغذية العالمي الميدانيين والعمّال والعاملات الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة لمناقشة قضايا النوع الاجتماعي والقضايا الاجتماعيّة الهيكلية في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) ومناقشة ملاحظاتهم حول قضايا النوع الاجتماعي والتوترات الأسرية والاستغلال الذي واجهوه أثناء عملهم في الميدان. تم إجراء مقابلات مع ثلاثة مراقبين ميدانيين من برنامج الأغذية العالمي (رجلان وامرأة) وستة عمّال اجتماعيين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة (رجل وخمس نساء) في إطار هذا المكون.

مقابلات متعمّقة مع المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا من النساء والمعوقين والمسنين

تم اختيار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشكل متعمّق عشوائيًا من قائمة المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا الذين لديهم مواصفات تهمّ الدراسة، بما في ذلك الأسر التي تعيلها النساء، والأسر التي كانت النساء فيها المقدمات الرئيسات للطلب، والأسر التي تضمّ أفرادًا يعانون من صعوبات صحية و/أو ذوي الإعاقة. ركزت المقابلات على تأثير البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأسرة. ركزت الأسئلة على الأدوار الأسرية والجندرية وأثرها على تقرير كيفية إنفاق المساعدة، مع التركيز على مدى مراعاة اهتمامات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مثل الأطفال الصغار والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في عملية صنع القرار. استكشفت أيضًا حالة عائلة كل مستجيب وديناميكيات القوة فيها، وكيف تؤثر المساعدة في هذه الديناميكيات. تم سؤال المستجيبين والمستجيبات أيضًا عن المسؤول عن جمع المساعدة وأي ديناميكيات مرتبطة بذلك، وما إذا كانوا يجمعون المساعدة بأنفسهم، وقد طُلب منهم التعليق على تجاربهم في القيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، شرح المستجيبون والمستجيبات أنماط استهلاكهم للطعام بما في ذلك أنواع الطعام المستهلكة وإعطاء الأولوية لأفراد الأسرة ذوي الاحتياجات الخاصة في الطعام بخاصة عندما يكون الطعام شحيحًا.

من إجمالي 41 مقابلة، أجريت 36 مقابلة شخصية في منزل المشاركين والمشاركات في المقابلات وخمس مقابلات تمت عبر الهاتف بسبب مخاوف أمنية وحسب رغبة المشارك/ة في الدراسة. ومن بين هؤلاء 33 امرأة و8 رجال. استغرقت المقابلات ما بين 30 دقيقة وساعة واحدة

تدابير الحماية المتخذة مع من أجريت معهم مقابلات معمقة

نظرًا للحساسية العالية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشكل متعمّق، اتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدابير مكثفة لضمان إخفاء الهوية والسرية وحماية المستجيبين. وتتلخص هذه على النحو التالي:

- تم اختيار ٤١ أسرة مستفيدة من قائمة تضم 1400 شخص محتمل مشاركته تمت مقابلتهم لضمان عدم الكشف عن هويتهم
- تمت مشاركة بيانات المستفيدين فقط داخل الفريق الميداني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المكون من 3 أشخاص
- تمت مقابلة المشاركين على انفراد في منازلهم أو عبر الهاتف
- لم يتم تسجيل أي أسماء في المقابلات التي تمّ إجراؤها عند أجهزة الصراف الآلي وتم السؤال عن الاسم فقط خلال المقابلات المتعمقة. تم تغيير جميع الأسماء في التقرير.
- بدأت كل مقابلة بشرح واضح لأهداف المقابلة والسرية واستخدام البيانات
- تم اتباع إرشادات صارمة بشأن عدم الإضرار والحماية، بما في ذلك الأساليب الحساسة للموضوعات الصعبة، ووقف المقابلات إذا شعر المشارك بالحزن، والانتهاء بفتح موضوع "يفتح الآفاق إلى المستقبل"
- حيثما أمكن، تم توفير مسارات الإحالة ذات الصلة للأسر التي تحتاج إلى مساعدة إضافية

القيود

من بين القيود الرئيسية في هذه الدراسة هو عدم قدرة الفريق على مراجعة صيغة اختيار المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا لمراعاة المنظور المتعلّق بالنوع الاجتماعي. نظرًا لسرية صيغة قياس الاختيار غير المباشر لاختيار المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا، لم يكن من الممكن فهم كيفية إعطاء الأولوية للمجموعات المهمشة المتنوعة، وما إذا كان يتم ذلك بطريقة شاملة اجتماعيًا ومراعية للمنظور الجنساني.

هيكلية التقرير

يتمحور هذا التقرير حول الأسئلة الموضحة في الإطار التحليلي. يبدأ التقرير بتقديم لمحة موجزة عن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والذين شاركوا في هذه الدراسة. يتألف قسم النتائج من خمسة أجزاء. يناقش القسم الأول التأثير المتعلّق بالنوع الاجتماعي العام للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا على الرجال والنساء والفئات المهمشة، بما في ذلك أنماط صنع القرار بشأن الإنفاق والاحتياجات والأولويات وأدوار الجنسين ومسؤولياتهم. يركز القسم الثاني على العنف المبني على النوع الاجتماعي والديناميات داخل الأسرة وعلاقتها بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا عند الاقتضاء. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر المواقف التي تعيش فيها عائلات متعددة في نفس المنزل، وحالات الطلاق والوفاة، والأنماط المتعلّقة بالنوع الاجتماعي لأفراد معينين من العائلة تحدّ من معرفتهم المتعلقة بالبطاقة. يركز قسم النتائج الثالث على مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة، ويناقش بشكل أساسي القضايا المتعلّق بالنوع الاجتماعي التي تمت مواجهتها في أجهزة الصراف الآلي بينما يناقش القسم الرابع بإيجاز قضايا الأمن الغذائي. يتمحور القسم الأخير حول القضايا المتعلّق بالنوع الاجتماعي الهيكلية للنظر فيها، وبعضها يقع خارج الإطار التحليلي. ويلي ذلك بيان ختامي موجز وتوصيات تستهدف مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تمويل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا وتنفيذه.

مواصفات المستفيدين/ات من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا الذين تمّت مقابلتهم

تمّ إجراء مقابلة مع ١٠١ مستفيد/ة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا كجزء من هذه الدراسة. تمّ إجراء مقابلة قصيرة مع ٦٠ من هؤلاء عند مغادرتهم جهاز الصراف الآلي ومن ثمّ تمّ إجراء مقابلات متعمّقة مع ٤١ منهم . تبيّن الرسوم البيانيّة أدناه ملخصًا عن المستفيدين/ات في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا الذين تمت مقابلتهم كجزء من هذه الدراسة.

توزيع المستفيدين/ات من برنامج NPTP بحسب المحافظات

	عند جهاز الصراف الآلي	المقابلة المعمّقة	المجموع
عكار	10	12	22
بعبدا	18	8	26
النبطية	9	5	14
طرابلس	11	10	21
زحلة	12	6	18
المجموع	60	41	101

الجنس ونوع المقابلة

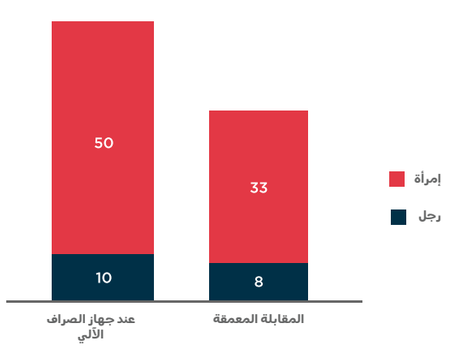

أسر تتضمن أفراد لديهم إعاقة أو مرض مزمن

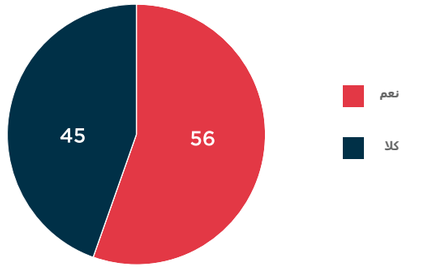

جنس رب الأسرة

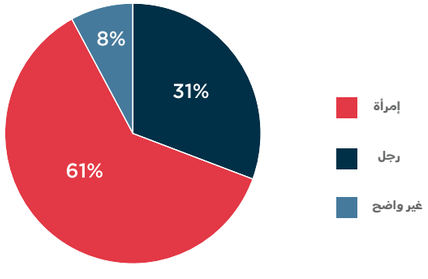

7% من الأسر تتضمن نساء حوامل أومرضعات

32% من الأسر تتضمن أفرد مسنين

6.النتائج

التأثير

أفاد المشاركون/ات من الذكور والإناث بالإجماع أن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا قد أثر بشكل إيجابي على حياتهم ووفر لهم الشعور بالارتياح كما أدّى دورًا حاسمًا في تلبية احتياجاتهم الأساسية. على سبيل المثال، يعتقد مازن، وهو رجل يبلغ من العمر ٤٠ عامًا في طرابلس ويعيل أمه المريضة المسنة، أنه قد أنقذ حياة والدته: **"لولا البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا، كنت سأستجدي في الشوارع لأعيل أمي، أقسم، على ما أعتقد كانت ستموت من دون هذا البرنامج"**. أضافت أمينة، وهي أم لطفل يبلغ من العمر 5 سنوات يعاني من الربو الحاد في طرابلس، أنّ هذا البرنامج كان بمثابة **"شريان حياة لابنها"**، حيث أنها تمكنت من توفير المال لشراء آلة أكسجين له. تشير شهادات المستفيدين/ات إلى أن هذا البرنامج كان شريان حياة للعديد من الرجال والنساء المهمشين، فضلاً عن أنّه أنقذ حياة مرضى ومسنين.

قالت النساء وربات الأسر على وجه الخصوص إن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا منحهنّ شعورًا بالاستقلالية، إذ لم يكن عليهن الاعتماد على الأسرة والأصدقاء وأفراد المجتمع بنفس القدر. أشارت لينا، وهي أرملة في منتصف العمر ولديها طفلان في عكار، إلى أنها **"أصيبت بالذعر في بداية الشهر، لأن العائلات الأخرى لم تكن قادرة على إعالتها"** قبل تلقيها المساعدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا، لكن البرنامج منحها شعورًا بالاستقلال وهووسيلة لدعم أبنائها. يعد هذا تأثيرًا مهمًا، حيث تعتمد الأسر التي تعيلها إناث في لبنان في كثير من الأحيان على الأسرة والأصدقاء للحصول على دخل.[17] والجدير بالذكر أن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا كان مصدرًا رئيسيًا للدخل لمعظم النساء المشاركات في المقابلات. تم تأكيد ذلك من خلال نتائج الرصد الكمي لما بعد التوزيع اعتبارًا من ديسمبر 2021، وتشكل مساعدة البطاقة الإلكترونية لبرنامج الأغذية العالمي المصدر الرئيسي للدخل لنصف المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا، بحيث أبلغت الأسر التي تعيلها نساء (54٪) في كثير من الأحيان عن أن هذا هو حال أكثر العائلات التي يعيلها رجال.

من الواضح أن تلقي المساعدة النقدية كان أفضل من المساعدة العينية، إذ أشارت سبع نساء ورجل إلى أنهم أحبوا كيف منحهم البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا المرونة لشراء ما يحتاجون إليه. وبيّنت بيانات رصد ما بعد التوزيع التي تم جمعها في مايو 2022 أن 96٪ من المستفيدين يفضلون المساعدة النقدية على المتاجر، وقد أكّد المستجيبون/ات ذلك على نطاق واسع. قالت سلوى، وهي أم لثلاثة أطفال تبلغ من العمر 41 عامًا، وهي ترعى حماتها: **"أفضل المساعدة النقدية. في السابق، كان بإمكاني فقط الحصول على الخضار والزيت أو أي شيء آخر، لكن الآن لدي المزيد من الاستقلالية لاختيار أولوياتي"**. ربطت أمل، وهي امرأة مطلقة تبلغ من العمر 37 عامًا في طرابلس، بشكل مباشر مرونة مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا بالقدرة على شراء سلع نسائية: **"لا أريد أن يخبرني أحد بكيفية استخدام أموالي ؛ ماذا لو كنت أرغب في شراء الشامبو والفوط الصحية على سبيل المثال؟ كما تعلم، كنساء، لدينا احتياجات محددة للغاية"**. وكان رأي جميع المشاركين تقريبا من الرجال والنساء مماثلًا. وفرت هذه المساعدة غير المقيدة شعورًا لدى المستفيدين بقدر أكبر من الاستقلاليّة في التعامل مع الصعوبات الهائلة التي يعاني منها العديد من اللبنانيين حاليًا، وخاصة بالنسبة للنساء.

كما شاركت النساء المستفيدات من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا بشكل كبير في إنفاق المساعدة أو كنّ مسؤولات بالكامل عن ذلك. وفقًا لبيانات رصد ما بعد التوزيع الصادرة في مايو 2022، أفاد 42٪ من المستجيبين/ات أن الرجال والنساء في الأسرة اتخذوا قرارات بشأن إنفاق الأموال معًا، وأفاد 17٪ أن النساء اتخذن هذه القرارات، وقال 40٪ إن الرجال أشرفوا على إنفاق المساعدة. وعكست إيجابات المشاركين/ات نتائج هذه الدراسة. قالت امرأة واحدة فقط تبلغ من العمر 40 عامًا عند جهاز الصراف الآلي في زحلة **"يختار زوجي كيفية إنفاق المال لأنه رب الأسرة والمعيل الرئيسي"**. قالت جميع النساء الأخريات تقريبًا ممن تمت مقابلتهن بشكل معمق والعديد من اللواتي تمت مقابلتهن عند أجهزة الصراف الآلي إنهنّ أكثر اطلاعًا على احتياجات الأسرة، وبالتالي فإنهن في وضع أفضل لاتخاذ هذه القرارات. ذكر رجلان، كلاهما في عكار، أن النساء في أسرهم كنّ صانعات القرار الرئيسات. وصف الأب العجوز لخمسة أطفال بالغين، ثلاثة منهم مكفوفين ويعيشون معه هو وزوجته، الديناميكية قائلًا: **"أنت تعرف كيف تسير الأمور، الزوجة هي التي تعرف بشكل أفضل ما يحتاجه المنزل. إنها تعرف الدواء الذي يحتاجه أولادنا، وما الذي ينقصنا الثلاجة"**.

17. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ريتش، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات في لبنان، تقرير البيانات المصنفة: النوع الاجتماعي، الإعاقة العمرية، أبريل 2022

الإحتياجات والأولويّات

لاحظ العديد من الرجال والنساء المشاركين في الإستطلاع أنّه لم يكن هناك "أي سؤال" حول كيفيّة إنفاق الأموال، نظرًا لصعوبة حالتهم.

تماشيًا مع نتائج الرصد بعد التوزيع (PDM) الأخيرة فأن متوسط 37٪ من مساعدات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً (NPTP) يتم إنفاقها على الطعام و10٪ على النفقات الطبّية و8٪ على التدفئة والكهرباء، وأفاد المشاركون/ات في الإستطلاع بأن الأموال غالبًا ما تُنفق على الفور على الحاجات الضروريّة مثل الدواء والطعام ومحروقات للمولّدات. نظراً الى أن الأسر التي كانت مستهدفة في هذه الدراسة تضم أعضاء ذات احتياجات خاصّة وكبار في السن، قد تكون الحاجة إلى الأدوية ممثّلة بشكل أكبر.

قالت سيّدة من بيروت تبلغ من العمر 67 عامًا "يبلغ ثمن الغاز 450 ألف ليرة لبنانيّة، وبعدها تحصل على 5 كيلوغرامات من **السكر ولا يتبقّى شيء من المساعدة التي قد حصلنا عليها. يتم استخدامها بالكامل في غضون يوم أو يومين"**. كما قالت أيضًا شابة تحمل مولودها الجديد عند الصراف الآلي في زحلة **"تنفق المساعدة الشهرية على الأدوية والديون. لدى طفلي إعاقة وبطاقة إعاقة من وزارة الشؤون الاجتماعيّة لكنها لا تساعد في أي شيء"**. بشكل عام، كان المستفدون/ات من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً (NPTP) ينفقون المساعدة على احتياجاتهم الأساسيّة في غضون ساعات من سحبها، مما يوضح مدى ضرورتها.

كان صحيحًا عدم وجود نزاع في الأسرة حول كيفيّة إنفاق المساعدة، بشكل خاص عند وجود أطفال معاقين أو كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة. قالت امرأة مسنّة ترعى ابنتين بالغاتين تعانيان من إعاقات خطيرة، **" أنا وزوجي نتّخذ قرارات حول كيفيّة استخدام مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). لا توجد توتّرات أو مشاكل لأن كلانا نقدّم رعاية ونفهم ما هو على المحك: رفاه وصحّة بناتنا"**. قالت أم مسنّة في بيروت ترعى ابنًا بالغًا مصابًا بالتوحّد الشديد ومتلازمة داون: **"كل ما أفعله، كل ما أشتريه، هو له"**. كما أشارت إلى أن ابنها يحتاج إلى الكثير من المال شهريًا بسبب احتياجاته الخاصة. على سبيل المثال، ليس لديه أسنان ليأكل ويحتاج إلى طعام محدد للغاية. أعربت إحدى العائلات في بيروت عن إعطائها الأولويّة للكهرباء حتى يتمكّن ابنها المصاب بمتلازمة داون من الاتصال بشبكة الإنترنت للتواصل الاجتماعي. **"لقد سدّدنا على الفور فواتير إشتراك المياه والمولّد. من أجل مايكل، علينا إعطاء الأولويّة للكهرباء؛ يحتاجها للإنترنت. بالفعل لا يمكنه العمل من دون الإنترنت. ليس لديه أصدقاء، ولا يمكنه الذهاب إلى المدرسة، لذلك أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة مهرب له"**.

كما تم إعطاء الأولويّة الكبرى لاحتياجات كبار السن، الذين غالبًا ما يحتاجون إلى الأدوية ومستلزمات نظافة وأدوية. ما لا يقلّ عن سبع نساء ممن تمّت مقابلتهنّ يعتنين بوالديهن المسنّين أو حموهن، وكنّ ينفقن جزءًا كبيرًا عليهم من مساعدة برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). أخبرت امرأة تبلغ من العمر 57 عامًا تعتني بوالدها البالغ من العمر 97 عامًا في عكار، كيف أنها بصفتها المسؤولة الرئيسة عن رعاية والدها، تستخدم جزءًا كبيرًا من المال لشراء أدويته وحفاضاته. قالت **"إن مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) بالكاد تستمر يومين مع هذه التكاليف الطبيّة"**. أما مروة، وهي امرأة تبلغ من العمر 59 عامًا في قب الياس، البقاع والتي تعتني بوالدتها البالغة من العمر 100 عام وشقيقتها البالغة من العمر 79 عامًا المصابة بالتوحد والمشلولة، فقد وصفت كيف أنها تعطي الأولويّة لاحتياجات والدتها وأختها.

"أمي تحتضر؛ لا أستطيع أن أرفض لها طلب. أمي تحب اللحوم وأريدها أن تأكل ما ترغب. لذلك أستخدم مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) لشراء الطعام الذي تشتهيه". قال رجل في طرابلس يعتني بوالدته البالغة من العمر 87 عامًا، إنها كانت قد ماتت ربما لو لم يكن لديهم أموال البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) لإدخالها الى المستشفى.

ناقش جميع المشتركين في الاستطلاع من الذكور والإناث الذين كانوا يعتنون بالأشخاص المحتاجين إلى دواء ثابت، سواء أكانوا مسنّين أو مرضى مزمنين أو معوقين، عبء تكلفة الرعاية الطبيّة على أسرهم. أشار عدد قليل من النساء اللواتي لديهنّ أطفال ذوى إعاقة إلى التنازل عن احتياجاتهم الطبيّة لقاء دفع تكاليف احتياجات أطفالهم. مثلًا، فادية هي امرأة كبيرة بالعمر في طرابلس تحتاج إلى حقن لعلاج الشلل على مستوى الفك، تتخلى عن علاجها لتطعم أطفالها. قالت امرأة أخرى تبلغ من العمر 50 عامًا في بيروت إن ابنتها كانت بحاجة إلى إجراء طبي يكلّف ليرة 600،000، لكنهم اضطروا إلى إعطاء الأولويّة لكلفة جرعات الأنسولين لزوجها، لذلك لم تخضع للإجراء الطبّي. تظهر النتائج أن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة والأطفال تحظى بأولويّة عالية، على الرغم من أنها تشكل عبئًا كبيرًا على الأسرة، وغالبًا ما تكون على حساب احتياجات أفراد الأسرة الآخرين. على الرغم من إعطاء الأولويّة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة داخل الأسرة، إلا أنه غالبًا ما لا يتم تلبيتها بشكل شامل بسبب الأموال المحدودة.

أدوار الجنسين ومسؤولياتهما

لا يبدو أن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) يؤثّر بشكل كبير على النوع الاجتماعي أو أدوار ومسؤوليّات المرأة أو اتخاذ القرار على وجه التحديد بشأن المشاركة في العمل المدفوع الأجر. ذكرت دينا، البالغة من العمر 59 عامًا في قب الياس، البقاع وجود صلة بين البرنامج الوطني لدعم

الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) والاستثمار في توفير سبل العيش، مشيرة إلى أنها كانت تدّخر المال لشراء آلة لصنع الخبز. ناقشت نساء أخريات في الغالب تأثير الأزمة الاقتصاديّة على أوضاع عملهنّ، وكذلك على أزواجهنّ وأقاربهنّ. ذكرت حوالي ثلث المشاركات في الإستطلاع أنهنّ انخرطن في شكل من أشكال العمل قبل الأزمة الاقتصاديّة. كان معظمهنّ لا يزال يحاول العمل، لكنّ التوظيف أصبح غير رسمي ومتقطّع للغاية. على سبيل المثال، اعتادت امرأة تبلغ من العمر 31 عامًا من ذوي الاحتياجات الخاصة في برّ الياس إدارة صالون ولكن كان عليها إغلاقه، هي وتعمل الآن من حين لآخر من منزلها. ذكرت آمنة التي تبلغ من العمر 41 عامًا في عكار والتي كانت المعيل الرئيسي لأسرتها، أنّه تم تسريحها من مصنع، وهي الآن تنظف المنازل متى أمكنها ذلك. أشارت شقيقتان تعيشان مع سبعة أشقاء آخرين في طرابلس إلى أنهما كانتا تعملان في السابق بشكل ثابت، إحداهما كموظفة خدمة طعام والأخرى مربية أطفال، وكلتاهما يقوم الآن بهذا العمل من حين لآخر. منذ أن أثّرت الأزمة الاقتصاديّة بشكل كبير على أوضاع عمل المرأة، حلّت مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) محل دخل العديد من النساء. ذكرت العديد من النساء أن أزواجهنّ وأقاربهنّ من الذكور شعروا بالخجل بسبب عدم قدرتهم على العثور على عمل واضطرارهم الاعتماد على البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). لاحظت امرأة تبلغ من العمر 50 عامًا وهي ربّة أسرتها كيف تأثّر إبنها بشدّة عندما بدأوا في تلقّي المساعدة لأول مرّة. **"لقد رفض بطاقة برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) لأن ذلك يعني بالنسبة اليه أن عائلتنا كانت معدمة رسميًّا، وهو لم يكن يؤدّي دوره باعتباره الابن. لدى ابني الكثير من الطموحات، فالأمر ليس سهلاً عليه. لكن في النهاية، أصبح يسحب المساعدة التي تلقيناها".**

صرّح رجلان في منتصف العمر، عند أجهزة الصراف الآلي، ورجل أيضًا تمّت مقابلته في طرابلس، أنّ هذه العمليّة مهينة. لاحظ أيضًا المراقبون الميدانيّون لبرنامج الأغذية العالمي أنهم يرون في كثير من الأحيان، رجالًا ينتظرون النساء في السيارة بينما يسحبن المساعدة عند الصراف الآلي كي لا يراهم أحد عند سحبها. ناقش عدد قليل من النساء قلق وإكتئاب الرجال في أسرهنّ. بالنسبة لبعض الرجال، فإنّ الحصول على مساعدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) هو دليل على فشلهم بإعالة أسرتهم.

نتيجة لذلك، أعربت بعض النساء عن حاجتهنّ إلى تأدية دور صانع القرار في الأسرة. قالت امرأة في طرابلس وهي تبلغ من العمر 35 عامًا: **"زوجي يقبع في المنزل ولا يفعل شيئًا. أما أنا فأركض من طبيب إلى طبيب. زوجي مكتئب. لقد أمضى عقودًا في العمل كسائق تاكسي وفقد وظيفته. من يستطيع تحمّل أن يكون سائق تاكسي بعد الآن؟ وبعد ذلك تمّ طردنا. تلك الأحداث قد حطّمته حقًّا".** وتحدّثت امرأة أخرى وهي تبلغ من العمر ٤١ عامًا في عكار، كيف اضطرّت للتدخّل بعد تشخيص إصابة زوجها بالسكري.

هي التي كانت تدير مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وعرّفت عن نفسها على أنها ربّة الأسرة. حدث جدال توضيحي بين رجل كبير في السن وامرأة أصغر سنًّا عند صراف آلي في زحلة. قال الرجل: **"لو أنجبت ابنة، ما كنت لأدعها تقف في الطابور. هذه عمليّة مذلّة! "** أجابته الشابة: **"صحّح معلوماتك! تملك النساء معرفة أفضل وغالبًا ما يعرفن كيفيّة سحب الأموال. أزواجنا يعملون ويجب معاملتنا باحترام".** ثم ضحك وقال: **"أصبحت المرأة قويّة جدًا هذه الأيام".** قد لا يكون البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) قد غيّر الأدوار المبنية على النوع الاجتماعي بشكل مباشر، لكن قد يشير دور المرأة النشط في متابعة المساعدة وإدارتها إلى تأثير الأزمة على الأدوارالمبنية على النوع الاجتماعي.

العنف المبني على النوع الاجتماعي والديناميكيّات داخل الأسرة

لم تجد هذه الدراسة أي رابط هيكلي بين تلقّي مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وارتفاع أي شكل محدّد من العنف المبني على النوع الاجتماعي. قد يكون تلقّي مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) قد خفّف من حدّة التوتّرات الأسريّة لأنه أضاف شعور بالأمان من خلال الدخل الشهري المنتظم. بما أنّ معظم الأسر المستفيدة تعيش أوضاعًا اقتصاديّة صعبة وتحتاج إلى أموال المساعدة لتأمين للعناصر الأساسيّة، فقد أكّدت العديد من النساء المشاركات في الاستطلاع أنّ "النقاش غير ممكن" في ما يتعلّق بإنفاق الأموال. فاطمة، وهي امرأة تبلغ من العمر 65 عامًا من بر الياس - البقاع، وصفت عمليّة صنع القرار مع زوجها: **"نحن ننفق مساعدة برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) على الحاجات الأكثر إلحاحًا، وليس لشراء ملابس لي أو أي شيء فاخر. لا مجال للنقاش بشأنه بهذا الموضوع".** أما روى، وهي إمرأة تبلغ من العمر 63 عامًا في قب الياس – البقاع، وتعيش مع زوجها، ابنها، زوجة ابنها وخمسة أحفاد، قد عكست هذا الشعور: **"كلّنا نتقهم مشاكل بعضنا؛ ماذا ستفعل 120 دولارأمريكي؟ نحن ننفقها بشكل أساسي على الغذاء والدواء، ولا يتبقّى ما نتشاجر عليه، كما تعلمون".**

حالات تعدد العائلات

على الرغم من أن هذا التمرين لم يجد أي رابط هيكلي واسع النطاق بين تلقّي مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) والعنف المبني على النوع الاجتماعي، كان هناك عدد قليل من المشاكل المهمّة الملحوظة في ما يتعلّق بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) والتوتّرات داخل الأسرة. قال العديد من المشاركين في الإستطلاع أنّ العائلات انتقلت للعيش معًا لعدم قدرتهم على تحمّل الإيجار، مما أدّى أحيانًا إلى انخفاض أو ارتفاع التوتّرات، أو الحاجة إلى التفاوض بشأن البطاقة أو الالتباس حول من هم الأشخاص الذين تم تضمينهم في ملف البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). على سبيل المثال، كان على ويليام، وهو شاب يبلغ من العمر 22 عامًا مصابًا بمتلازمة داون، ووالديه الذين يعيشون في بيروت، الانتقال للعيش مع خالته لأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل الإيجار. قالت الخالة **"أحبهم كثيرًا، لكن هذا مرهق. لم أكن أتوقّع استضافة عائلة أختي لفترة طويلة، ولكن بدأ الأمر يبدو كحلّ دائم".** أشارت عائلة ويليام إلى أنّهم ممتنّون للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) لأنهم تمكّنوا الآن من المشاركة فى أعباء الانفاق، مما يقلّل التوتّرات الناشئة عن هذا الموقف.

تحتّم حالات تعدد العائلات تحت سقف واحد الى التفاوض بشأن من يمكنه الحصول على مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). في حالة أخرى، انتقلت نادية مؤخرًا التي تبلغ من العمر 37 عامًا وتعيش في طرابلس مع زوجها وابنهما البالغ من العمر خمس سنوات الذي يعاني من حالة صحيّة صعبة، للعيش مع والدتها وشقيقها البالغ من العمر ٤٧ عامًا الذي يعاني إعاقة عقليّة. كان ذلك لأن عائلة نادية لم تعد قادرة على تحمّل الإيجار بمفردها. في حالة نادية، كان الملف باسم والدتها ومقسّم ما بين عائلة نادية الصغيرة (نادية وابنها وزوجها) ومن ثم والدتها وشقيقها. يمكن أن تؤدي حالات تعدد العائلات أيضًا إلى الالتباس حول من هم الأشخاص الذين تم تضمينهم في ملف الحالة. قال عدد قليل من المشاركين في الإستطلاع الذين يعيشون حالات تعدد العائلات، أنّهم غير متأكّدين من كان موجودًا في الملف. عندما شئلت زينة، وهي امرأة مسنّة تعيش مع ابنتها، ابنها وزوجته وأطفالهم الخمسة، قالت **"كلّنا مدرجون على البطاقة. في الحقيقة، أنا لا أعرف. أنا متعبة".**

لا أحد من المشاركين في الإستطلاع أبلغ عن مثل هذه المواقف التي أدّت إلى زيادة التوتّرات أو العنف الأسري، ولكن على الرغم من ذلك، قال عدد قليل من العمّال الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة أنّهم غالبًا ما رأوا حالات نزاع بين الأشقّاء. أشار اثنان من العمّال الاجتماعيّين في طرابلس إلى أنهما شاهدا عددًا لا بأس به من الصراع بين الأشقّاء. وقالوا: **"في بعض الأحيان، يرغب بعض الأشقّاء في الحصول على أكثر من 25 دولارًا أمريكيًّا من حصّتهم، لكننا نتدخّل ونقول أنّه يجب أن يكون هناك تقسيم عادل للمال». قالا ممازحين «نحن نقوم بحل النزاعات وتطبيق القانون في هذا المركز!".** في الواقع، غالبًا ما يضطر العمّال والعاملات الاجتماعيّين الى مواجهة المواقف المعقّدة فيما يتعلق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) والتوصّل إلى حلول مبتكرة مقبولة من جميع الأطراف.

إنّ الافتقار إلى الوعي الكامل حول كيفيّة تقديم الطلب الى البرنامج وآليّة الاختيار، وعمّن هو المشمول في البطاقة، بالإضافة الى إجراءات الحصول على المساعدة قد يخلق خلافات. يبدو أن المشاركين/ات في الإستطلاع، خاصة الأفراد في عائلات تضمّنت شخصًا يحمل بطاقة إعاقة، يعتقدون أن التقدّم بطلب للإستفادة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) باسم ذوى الإعاقة سيزيد من فرصهم في الحصول على البطاقة. بشكل عام، كان هناك التباس حول العلاقة بين مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وبطاقة الإعاقة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعيّة. كما أشار عدد قليل من المشاركين في الإستطلاع (جميعهم من النساء) إلى وجود ارتباك حول من بالضبط في الأسرة مدرج في ملف البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)، خاصّة بالنسبة للنساء الأكبر سنًا والنساء الأقل الماما» بالقراءة والكتابة.

الطلاق والوفيّات

يمكن أن تكون حالات الطلاق أو الوفيّات في الأسرة أيضًا مصدر توتّر فيما يتعلّق بمساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)، حيث يمكن أن تصبح أداة قوّة. على الرغم من أنّ هذه الدراسة لم تتضمّن أي مشارك كان يمرّ بالطلاق وقت المقابلة، ذكر مراقبو برنامج الأغذية العالمي الميدانيّون والعمّال والعاملات الاجتماعيّون أنّهم شاهدوا حالات أدّى فيها الطلاق والوفاة إلى صراع حول مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). أخبرت عاملة اجتماعيّة في طرابلس عن حالة اكتشفت فيها أنه بعد الطلاق، احتفظت الأم ببطاقة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) على الرغم من بقاء الأطفال مع الزوج السابق (حيث يتم منح الحضانة في كثير من الأحيان للرجال بعد الطلاق). كان على المرشدة الاجتماعيّة التدخّل والتفاوض لكي تعود البطاقة إلى الوالد بما أنّه يحتفظ بحضانة الأطفال، نظرًا لضرورة إنفاق المساعدة على الأطفال. كما لاحظ مراقبو برنامج الأغذية العالمي الميدانيّون حالات طلاق أدّت إلى نزاع حول البطاقة عادة ما تنتهي بحصول الرجل عليها. هذا لأن الأزواج في كثير من الأحيان هم مقدّمو الطلب الرئيسون وأرقام هواتفهم هي المذكورة في الملف (على الرغم مما سبق ذكره، فإن النساء غالبًا ما يتخذن القرار والمبادرة لتقديم الطلب)، ولأن حضانة الأطفال غالبًا ما تنتهي مع الأزواج.

كانت هناك أيضًا حالات قليلة أدّت فيها وفاة حامل البطاقة إلى نزاع. مثلًا، ناقشت مرشدة اجتماعيّة في عكار حالة عن أسرة مؤلّفة من ثمانية أشخاص سبق أن حصلت على بطاقة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP): والدان وخمس شقيقات وابن واحد، وكانت البطاقة باسم الأب. بعد وفاة والديهم، أخذ الابن بطاقة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وترك شقيقاته بمفردهن، وكان على العمّال والعاملات الاجتماعيّين التفاوض بشأن تقسيمها بشكل متساوٍ. في حالة أخرى في عكار، تزوج رجل لبناني من امرأة سوريّة، وأنجبا أطفالًا. بعد أنّ توفي الزوج، ولأن الزوجة سوريّة، وضعت البطاقة بإسم نسيبها الذي أخذ البطاقة لنفسه. في حين أن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)، بحد ذاته، لا يؤدّي بالضرورة إلى توتّرات، ولكن هو أداة قوّة محتملة في بيئة يسودها عدم المساواة الهيكليّة المعنية بالنوع الاجتماعي والأوضاع الأسريّة المعقّدة، والتي أصبحت بغالبيّتها أكثر صعوبة وتعقيدًا نظرًا للأزمة الاقتصاديّة.

إخفاء المعلومات حول تلقّي مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) كمصدر للتوتّر

مصدر أخير محتمل للتوتر فيما يتعلّق بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) هو في المواقف التي لا يخبر فيها أحد أفراد الأسرة، غالبًا ما تكون امرأة، الآخرين، غالبًا ما يكون الزوج، عن حصولها على البطاقة. قال العمّال والعاملات الاجتماعيّون أنّهم يعرفون الكثير من النساء اللواتي يتقدّمن بطلبات من دون علم أزواجهنّ، ويضعن البطاقة باسمهنّ، ويضفن أرقام هواتفهنّ. وقد أدّى ذلك إلى مواقف غير مريحة حيث كان على العمّال الاجتماعيّين أن يكذبوا لتجنّب إحداث توتّر في الأسرة. وروت عاملة اجتماعيّة في طرابلس هذا الموقف: «في احدى المرات، اتصلنا بالزوجة لمواجهتها، بعد أن علمنا أنها كانت تتلقى مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) من دون علم زوجها. اتفقنا معها على أن ما فعلته خطأ ثم أحضرنا الزوج مرّة أخرى لتقديم الطلب. تظاهرنا بوجود خطأ في النظام بحيث لا ينتقد الزوج الزوجة، ثم في الشهر التالي، اعتقد أنهم بدأوا رسميًّا في تلقّي المال». في حين أنّه من المستحيل معرفة الأسباب الدقيقة لمحاولة النساء إخفاء البطاقة عن أزواجهنّ، فإن مثل هذا الخداع هو بلا شك مصدر محتمل للتوتر والعنف.

روت المرشدة الاجتماعيّة أيضًا كيف يتّصل المستفيدون أحيانًا بمركز التنمية الاجتماعيّة لتغيير الرقم المرتبط بالملف دون علم أفراد الأسرة الآخرين، بحيث يتلقّون الإشعار – الرسالة الخاصة باستلام بطاقة المساعدة وتعبئتها بالاموال شهريا – ويحصلون على المساعدة أولاً. لاحظ العمّال والعاملات الاجتماعيّون أنه من الصعب معرفة ما يجب فعله في مثل هذه المواقف: هل يقبلون تغيير الرقم أم لا؟ بالإضافة إلى ذلك، أفاد اثنان من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم بشكل متعمّق بأن الأبناء كانوا يخفون بعضًا من أموال البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) بعيدًا عن أمّهاتهم اللواتي كنّ في العادة أكبر سنًّا وأقلّ إلمامًا بالقراءة والكتابة. على الرغم من أن الاتجاه السائد هو إتّفاق داخل الأسرة حول الحصول على مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) واستخدامها، إلا أن هناك حالات من الخداع والسلوك الأناني لدى بعض العائلات المستفيدة.

خطر الاستغلال وسوء المعاملة

لم يتم تحديد حالات استغلال مباشرة خلال هذا التمرين، على الرغم من وجود حالات من الديناميكيات المعقّدة داخل الأسرة حول البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) مع عدد قليل من الحالات التي تتصرّف فيها أحد أفراد الأسرة بشكل مخادع. لم يبلّغ أي ممن تمّت مقابلتهم كجزء من هذه الدراسة، عن أي حالات تم استغلالهم فيها خلال مرحلة تحديد العائلات المستفيدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) ولا خلال عمليّة حصولهم على المساعدة. تناول أحد المراقبين الميدانيّين في برنامج الأغذية العالمي حالة عن شخص ما كان يعمل في إحدى شركات جودة البيانات، يأخذ شريحة (لوح رقمي) من مقدمين الطلبات للانضمام للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) ويتلاعب بنتائج الاستطلاع ليتم اختيارهم. بالإضافة إلى ذلك، روى العمّال والعاملات الاجتماعيّون في وزارة الشؤون الاجتماعيّة كيف كان حرّاس أمن المصارف، في عدد قليل من المواقع يسحبون المال من أجل المستفيدين. لقد تم توقيف المخالفين ومعالجة كلتا الحالتين.

أعربت العديد من النساء عن أنّ الإنتقال من بطاقات المساعدة الغذائيّة إلى المساعدة النقديّة قد قلّل من فرصة الاستغلال، نظرًا الى تضخّم أسعار السلع في المتاجر. وصفت امرأة مسنّة في النبطية كيف منحها المال النقدي مزيدًا من الاستقلاليّة وكيف قلّل ذلك من احتمال الإستغلال. **"عندما كنّا نحصل على المساعدة الغذائيّة سابقًا، كانت محلات السوبر ماركت تضحك علينا وتجعلنا ننفق أكثر من حاجتنا. أمّا الآن على الأقل، أنا أقرر ما يجب فعله بالمال".** ووفقًا لهؤلاء النساء، فإن الإنتقال من المساعدة النقديّة المقيّدة إلى المساعدة النقديّة غير المقيّدة قد قلّل من فرص الاستغلال بالإضافة إلى منحهنّ المزيد من الاستقلاليّة.

"الوسطاء"

على الرغم من أنّه لم يتمّ تحديد حالات استغلال واضحة، إلّا أنّه هناك عدد قليل من «الوسطاء» غير الرسميّين الذين يشاركون أحيانًا في عمليّة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). غالبًا ما تتواجد أجهزة الصراف الآلي في مناطق بعيدة عن مكان إقامة المستفيدين، ولا سيما في المناطق الريفيّة. على الرغم من وجود أجهزة الصراف الآلي لمصرف اللبناني الفرنسي في المناطق الريفيّة، إلا أن الكثير منها غير متّصل بالكهرباء ولا يحتوي على دولار أمريكي. إن أجهزة الصراف الآلي غالبًا ما تكون في مراكز المحافظات، أي بعيدة عن بعض المستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر أجهزة الصراف الآلي تداولًا في بعض المناطق - خاصة في زحلة - تكون مزدحمة للغاية في الأيام التي يتم فيها تعبئة بطاقات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)، أي أنّ المستفيد يحتاج عادة إلى الوقوف في طابور لفترة طويلة من أجل سحب المساعدة. لذلك، لتوفير الوقت وتكاليف النقل، يعطي بعض المستفيدين بطاقات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) والأرقام السريّة الخاصة بهم للأصدقاء أو الأقارب أو سائقي الفان وسيارات الأجرة لكي يذهبوا لسحب المساعدة نيابة عنهم، إما مجّانًا أو مقابل رسوم. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه بينما اعتمد بعض المستفيدين على تلك الخدمة، الا أن البعض الاخر رفضها كما أخبرت ثلاث سيّدات ورجل بعدما عرضت عليهم. وفقًا لبيانات الرصد بعد التوزيع الصادرة في مايو 2022، أبلغ 2٪ فقط من المستفيدين عن توكيل شخص من خارج أسرتهم لسحب المساعدة لهم، علمًا أنّه قد لا يتم الإبلاغ كثيرًا عن هذه الحالات خشية من الوقوع في مشكلة عند الإعتراف.

خدمات السحب غير الرسميّة

تمّ رصد خدمات سحب غير رسميّة، جميعها من قبل الرجال، في جميع المناطق التي تم تقييمها باستثناء بيروت (حيث يوجد حجم أكبر من أجهزة الصراف الآلي العاملة). على سبيل المثال، يدير في زحلة ثلاثة أشقّاء "فان خدمات لقاء عمولة" حيث يسحبون نيابة عن المستفيدين مقابل رسوم تتراوح بين 25000 و100000 ليرة، بحسب الوضع المالي للمستفيد. وتجدر الإشارة إلى أنّه تم العثور على خدمات مماثلة بين متلقي مساعدات نقديّة سوريّين.[19] في الواقع، كانت خدمة العمولة في زحلة تعمل منذ ثلاث سنوات وبدأت كخدمة لمتلقّي المساعدة النقديّة السوريّة المتعدّدة الأغراض.

على الرغم من وجود احتمال واضح للاستغلال في "فان خدمات لقاء عمولة"، إلا أن المستفيدين، من الرجال والنساء، لم يبلغوا عن أي استغلال. في الواقع، تم النظر إليهم بشكل إيجابي لأنهم وفروا أموال ووقت للمستفيدين من مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). قالت امرأة تدعى نعمة تبلغ من العمر ٤٧ عامًا من بعلبك، قد تمّت مقابلتها عند الصراف الآلي في زحلة، **"إنهم يساعدوننا، نحن سعداء. وأحيانًا لا يأخذون المال [...]. مثلًا اليوم، يجب علّي أن أنتظر ساعتين، هذا أمر مزعج. إذا دفعت لهم عمولة، فقد يفعلون ذلك من أجلي، ولست مضطرة إلى الانتظار. [...]. إنهم ودودون للغاية".** قالت زينة، التي تبلغ 44 عامًا، وهي من وادي خالد في عكار، إنها تعطي بطاقتها عادةً لجيرانها لسحب المساعدة من أجلها لأن حلبا بعيدة جدًا. قالت: **"إنهم يعلمون في منطقتنا أننا أربع فتيات، لذا يحاولون دعمنا. إذا ذهب شخص ما إلى حلبا، فإننا نعطيهم بطاقتنا، وهم يفعلون ذلك من أجلنا. لم يطلب أحد المال. لكننا نعرف سائق شاحنة يسحب المساعدات للعديد من الجيران؛ يأخذ ٤ دولارات أميركيّة".** إن إدارة برنامج الأغذية العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعيّة على علم بهذه المشكلة وقد تصرفتا في بعض الأحيان. على سبيل المثال، ذكر موظفو وزارة الشؤون الاجتماعيّة حالة كان فيها مختار محلي يقدّم هذه الخدمة وتدخّلوا. يقرّ برنامج الأغذية العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعيّة بوجود مخاطر متضمّنة وقد عالجتا المشكلات عند ظهورها، ويشكّل ذلك أيضًا خدمة مهمّة نظرًا لمدى تكلفة النقل التي أصبحت باهظة الثمن. قد يكون هذا صحيحًا بشكل خاص للمستفيدين من ذوي الإعاقة، وكبار السن نظرا لانهم أقل قدرة على الحركة، وكذلك النساء اللواتي لديهن أطفال أو مسؤوليّات رعاية أخرى.

"أبو الصراف الآلي ATM"

بالإضافة إلى خدمة "فان خدمات لقاء عمولة" غير الرسميّة، يوجد أحيانًا رجال يتحكّمون في أجهزة الصراف الآلي ويديرونها، خاصةً عندما تكون مزدحمة. في زحلة، على سبيل المثال، أدار «عمال فان خدمات لقاء عمولة "أيضًا أجهزة الصراف الآلي ولقّبوا بـ "أبو الصراف الآلي ATM"، وقف هؤلاء الرجال عند الصراف الآلي وأخذوا بطاقات واحدة تلو الأخرى. صاح المستفيدون بأرقامهم السرية واحدًا تلو الآخر وسحبوا لهم وسلّمهم المبلغ. بعض المستفيدين قد منحوهم أجرًا بسيطًا مقابل هذه الخدمة بينما آخرون لم يفعلوا. بشكل عام، هناك مزيج من وجهات النظر حول دور « أبو الصراف الآلي ATM"، في نقطة أخرى، تجاوز رجل عشوائي الصراف الآلي في زحلة وبدأ في جمع بطاقات النساء والرجال. ممّا أزعج أحد المستفيدين الذكور من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)، وسأل **"على أي أساس تقوم بسحب الأموال لأشخاص آخرين؟"** أدى ذلك إلى انقسام الأشخاص بنسبة 50/50 في الطابور، حيث دافع البعض عنه وقالوا إن ذلك يساعد في العمليّة. قال البعض: **"سألناه، نحن نريد ذلك"**، بينما قال آخرون: **"هذا استغلالي"**. لقد شوهد «أبو الصراف الآلي ATM "فقط في زحلة، لكن المراقبين الميدانيّين لبرنامج الأغذية العالمي والشركاء لاحظوا ذلك في طرابلس وعكار أيضًا. مرة أخرى، يدرك برنامج الأغذية العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعيّة هذه الظاهرة وقد اتخذوا في بعض الأحيان إجراءات ضد **"أبو الصراف الآلي ATM"** التي كانوا يمارسون العنف أو الاستغلال. بدت النساء، أكثر من الرجال، عند الصراف الآلي أكثر اهتمامًا بأن يقوم شخص ما بذلك من أجلهن.

حوادث عنيفة أو تهديد عند الصراف الآلي

على الرغم من عدم تحديد أي مشاكل هيكليّة، فقد حدثت أحداث نادرة ومعزولة شعر فيها المستفيدون بعدم الارتياح أثناء سحب مساعداتهم. أخبر حراس الأمن وإدارة وزارة الشؤون الاجتماعيّة وموظفو برنامج الأغذية العالمي الذين يراقبون الصراف الآلي عن بضع حالات كان فيها أشخاص آخرون في خط الإنتظار يستغلّون المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). أفادت شابة تمّت مقابلتها عند أحد الصراف الآلي في بيروت أنها ترى في بعض الأحيان أشخاص بجانب المصرف تبدو عليهم الشكوك فتخشى أن يحاولوا سرقة أموالها. روى وليد، 37 عامًا، من ذوي الإعاقة الجسديّة في وادي خالد - عكار، كيف أوقف ذات مرة شخص سيارته بمحاذات خط الإنتظار، وسأله عمّا إذا كان يريده أن يسحب نيابة عنه. شعر وليد أن هناك شيئًا مريبًا، فرفض العرض. كانت هناك حوادث تهديد وعنف

17. يدرك برنامج الأغذية العالمي جيّدًا مشاكل الازدحام عند أجهزة الصراف الآلي وقد اتخذ تدابير تخفيفيّة مثل تقسيم أيام التعبئة على فترة أربعة أيام وتوسيع نطاق تغطية أجهزة الصراف الآلي الخاصة بمصرف اللبناني الفرنسي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم برنامج الأغذية العالمي حاليًا بتجربة مبادرة لتوفير سحب مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) عبر مراكز تحويل الأموال في بعض المناطق التي يرتفع فيها الكثافة السكانية أو المناطق النائية. اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٢، تم تفعيل ٣٧ مركز تحويل أموال للمستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) لسحب مساعدتهم بهدف الوصول إلى ٥٠ مركز تحويل أموال في عام 2022.

19. وفقًا لتقرير الثقة واستخدام الصراف الآلي لعام ٢٠٢١: تجارب اللاجئين السوريّين بمساعدة برنامج الأغذية العالمي، للمساعدة النقديّة متعددة الأغراض في لبنان من قبل الشبكة التنظيميّة لرصد النقد والتقييم والمساءلة والتعلم في لبنان، أفاد ٪15 من اللاجئين السوريّين باستخدام طرف ثالث لجمع مساعدتهم. عندما سُئلوا عن أسباب إعطاء بطاقتهم لطرف ثالث، كان السبب الأكثر شيوعًا (٪37) الذي ذكره المجيبون هو «أردت توفير المال أو الوقت»، يليه "الطرف الثالث أكثر دراية بالصراف الآلي" (٪23)، وهو ما يعكس ثقة المشاركين في الإستطلاع المحدودة في سحب الأموال من الصراف الآلي. ٪15 يقولون «كان لدي واجبات في تقديم الرعاية أو العمل» وأشاروا إلى مطالب أخرى تشغل وقتهم وتمنعهم من الذهاب إلى الصراف الآلي.

من حين لآخر عند الصراف الآلي. لاحظ الباحثون حدثًا حيث توقّفت سيارة ذات دفع رباعي سوداء أمام الصراف الآلي التابع للمصرف اللبناني الفرنسي في زحلة بينما كان المستفيدون يسحبون الأموال، ونزل منها رجل يحمل مسدّسًا في جيبه وتجاوز الخط لسحب مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) (لوحظ أنه كان لديه بطاقة). سرعان ما ابتعد المستفيدون الآخرون عن طريقه. عندما سُئل أحد المستفيدين عن سبب تصرّفهم بهذه الطريقة بعد مغادرته، قال: «ألم ترَ سيارته ذات دفع رباعي ومسدسه؟ إنه من بعلبك ونحن نخاف منه». وروى موظّفو وزارة الشؤون الاجتماعيّة حادثة أحضر فيها رجل سكّينًا وكان يهدد المستفيدين عند الصراف الآلي في الضنّية، وقالت امرأة تعمل في بنك بيروت بجوار الصراف الآلي في حلبا - عكار إنها شاهدت مؤخرًا شجارًا بالسكاكين عند الصراف الآلي.

يبدو أن هذه الحوادث نادرة نسبيًا. وفقًا لبيانات الرصد بعد التوزيع (PDM) لبرنامج الأغذية العالمي، اعتبارًا من مايو 2022، لم تواجه أي من الأسر المستفيدة تحدّيات أمنيّة فيما يتعلّق بالمساعدة وقال الباقون إنهم لا يعرفون ما إذا كانت هناك أي حوادث. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 73٪ أنّهم لاحظوا كيف اتخذ البرنامج تدابير لجعل الوصول إلى الصراف الآلي أكثر أمانًا أو سهولة. ومع ذلك، فإن التواريخ والأوقات التي يتلقّى فيها المستفيدون المساعدة من برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) معروفة جيّدًا، مما يعني أنه ستكون هناك دائمًا مخاطر الاستغلال أو العنف.

واستجابة لذلك، تم تكليف برنامج الأغذية العالمي وشركائه المتعاونين بالإشراف على إدارة الازدحام وتأمين خدمات شركات الأمن لنشرها عند أجهزة الصراف الآلي في أيام سحب مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). من المفترض أن يقوم حراس الأمن، وجميعهم من الذكور باستثناء امرأة واحدة في حلبا - عكار، بالإشراف على عمليّة الصراف الآلي، والتدخّل إذا لزم الأمر وإبلاغ برنامج الأغذية العالمي بالحوادث. بالإضافة إلى ذلك، يجري موظّفو شركاء برنامج الأغذية العالمي عمليّات مراقبة مفاجئة لأجهزة الصراف الآلي كل شهر. للتخفيف من حدّة التوتّرات بين السوريّين واللبنانيّين، يتم تحميل مساعدات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) والمساعدة النقديّة المتعدّدة الأغراض (MPC) في أيام مختلفة. وبحسب مراقبي برنامج الأغذية العالمي والعمّال والعاملات الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة وحراس الأمن، فإن تدابير التخفيف هذه كانت فعّالة.

كانت هناك في بعض الأحيان توتّرات بين اللبنانيّين والسوريّين (الذين يسحبون أيضًا المساعدة النقديّة عبر الصراف الآلي الخاصة بالمصرف اللبناني الفرنسي)، خاصة في الأيام التي يتم فيها تعبئة بطاقاتهم في نفس الوقت. طارق، رجل يبلغ من العمر ٤٠ عامًا في طرابلس، روى عن التوتّرات والقتال التي تحدث في الطابور **"كنت حقًا قبل ذلك أكره الذهاب إلى هناك؛ كان السوريّون واللبنانيّون يصطفّون ويتقاتلون، وأحيانًا تحصل مشادّات كلاميّة بينهم. لقد تحسن الوضع قليلاً عندما بدأوا في تقسيم اصطفاف السوريّين واللبنانيّين. كان الأمر مهينًا جدًا!"** عبّرت قلّة من المشاركات في الإستطلاع عن رأيهنّ بأن السوريّين يتلقّون مساعدة أكثر من اللبنانيّين، وأشارت إحداهن إلى أنها تعتقد أن السوريّين يحصلون على التعليم والرعاية الصحيّة مجانًا.

الازدحام والتوتّرات وحوادث العنف النادرة في طوابير الصراف الآلي هي قضايا تؤثّر على المستفيدين من الرجال والنساء من جميع الأعمار. ومع ذلك، فمن الممكن أن تكون هذه القضايا بمثابة رادع للمرأة للانسحاب. على سبيل المثال، قالت امرأة تبلغ من العمر 40 عامًا تمّت مقابلتها عند الصراف الآلي في حلبا، إنّها لن ترسل ابنتها لأنها تخشى سلامتها هناك. ومع ذلك، لم تبلّغ أي امرأة عن تعرضهنّ للتحرّش الجنسي في طابور الصراف الآلي. كانت شكاوى السلامة تتعلّق بشكل أساسي بالازدحام، وهناك بالتأكيد فرصة للتحرش الجنسي في مثل هذه البيئة. على الرغم من أن مثل هذه القضايا تبدو غير شائعة، ولم يشتكِ المستفيدون من ذلك في كثير من الأحيان، إلّا أنّ الحوادث العرضيّة تتطلّب من الإدارة الإستجابة.

ديناميكيّات النوع الاجتماعي ومخاطر محددة للنساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة عند الصراف الآلي

ديناميكيّات النوع الاجتماعي عند الصراف الآلي

لوحظ أن عدد الرجال الذين يسحبون الأموال من الصراف الآلي يفوق عدد النساء. ومع ذلك، فقد تفاوت العدد بين صراف آلي وآخر، ولاحظ معظم المراقبين وحراس الأمن عادةً انقسامًا بنسبة 50/50. في بيروت وعكار وطرابلس، تم تشكيل صفوف منفصلة للرجال والنساء، وعادة ما يتناوبون. لاحظت حارسة الأمن كيف كان عليها اتخاذ تدابير تصحيحيّة بشأن التوزيع حسب النوع الاجتماعي. وأشارت إلى أنها تتأكّد من مرور امرأة ومن ثم يليها رجل، بينما قبل كان يمر ثلاثة رجال مقابل إمرأة واحدة. قالت معظم النساء إنهن يفضّلن خط الفصل حسب النوع الاجتماعي وشعرن براحة أكبر بهذه الطريقة. والجدير بالذكر أنه لم يكن هناك ازدحام على الإطلاق في النبطيّة، حيث كانت حركة الصراف الآلي خفيفة، وفي زحلة كان هناك ازدحام شديد ولا يوجد فصل حسب النوع الاجتماعي. أمّا في طرابلس عند الصراف الآلي، تم إعطاء الأولويّة للمرأة في الطابور. في هذه الحالة، كان الرجال في البداية يصلون إلى الصراف الآلي ويقفون في طابور واحد من دون حدوث أي ازدحام أو توتّرات مفرطة كما يبدو. ثم عند وصول عدد قليل من النساء، أعطيت الأسبقيّة لهنّ وذهبن إلى مقدّمة الصف. تختلف ديناميّكيات النوع الاجتماعي عند الصراف الآلي من مكان إلى آخر، ولكن بصرف النظر عن الازدحام الشديد في زحلة، كان هناك نظام مطبّق مما أشعر معظم النساء اللواتي تمّت مقابلتهن بالراحة.

الأطفال عند الصراف الآلي

شوهد بعض الأطفال عند الصراف الآلي، بخاصة في زحلة. أشارت إحدى موظّفات برنامج الأغذية العالمي التي كانت في زيارة للمراقبة في طرابلس، **"النساء عادة ما يجلبن أطفالهن لأنه لا يوجد أحد في المنزل لتركهم معه أو أتّهنّ في طريقهنّ إلى مكان ما ويحضرن أطفالهنّ."** وتابعت لتقول كيف اعتقدت أن بعض النساء قد يجلبن أطفالهنّ حتى يسمح لهم الناس بتخطّي الخطّ. في زحلة وبيروت، أحضرت الشابّات الأطفال معهنّ وأعرب حراس الأمن وموظّفو برنامج الأغذية العالمي عن قلقهم بشأن تعرض الأطفال للشمس. في بيروت، أحضرت امرأة معوقة مولودا جديدا معها وكانت تقف في طابور الشمس. طلبت منها موظّفة شريكة لبرنامج الأغذية العالمي هناك أن تبقي الرضيع بعيدًا عن أشعّة الشمس، لكنّها لم تفهم لماذا قد تؤذي الشمس الرضيع. كان بعض الأطفال حاضرين عند الصراف الآلي، معظمهم مع أمّهاتهم، ولكن القليل منهم برفقة الآباء وإضطروا إلى الإنتظار لفترة طويلة، خاصة من دون مظلّة واقية من الشمس مما قد يؤثّر سلبًا عليهم.

إمكانيّة الوصول

في ما يتعلّق بالجزء الأكبر، لم تكن أجهزة الصراف الآلي متاحة للأشخاص الذين يستخدمون الكراسي المتحرّكة، على الرغم من أنّ الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسديّة و/ أو عقليّة واضحة تم منحهم أولويّة غير رسميّة وغالبًا ما يتخطّون الخط. كانت أجهزة الصراف الآلي في زحلة، حلبا وعكار مجهّزة للوصول إليها بواسطة الكراسي المتحرّكة، أمّا الباقي فلم تكن كذلك، على الرغم من عدم ملاحظة أي شخص على كرسي متحرك يقوم بسحب المساعدة. في كل صراف آلي، كان يُسمح لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بتجاوز الخط لسحب أموالهم وغالبًا ما كان الأشخاص الآخرون يدعمونهم في عمليّة السحب. لعب حراس الأمن و/ أو مراقبو برنامج الأغذية العالمي أحيانًا دورًا في إنفاذ ذلك. على سبيل المثال، لاحظت حارسة الأمن في عكار كيف أنها تساعد من خلال مراقبة الخط، والتأكّد من أنّه إذا حضرت إمرأة مع طفل، أو شخص مسن أو معاق، فإنّ لهم الأسبقيّة.

الوكالة ومن يسحب المال

كانت هناك درجة عالية من التنوّع من حيث من يسحب المال في الأسرة، وغالبًا ما كانت مرتبطة بمن كان لديه وقت أكثر للقيام بذلك. على الرغم من أنّ قلّة من الرجال والنساء الذين شملهم الاستطلاع، ذكروا عدم رغبتهم في ذهاب نساء أقرباء لهم إلى الصراف الآلي، بسبب الازدحام أو لأسباب أمنيّة، إلّا أنّه لم يكن هناك تصوّر قوي في الغالب، يحبّذ عدم تكليف النساء بالقيام بهذه العمليّة. قالت بعض النساء اللواتي تمّت مقابلتهن عند الصراف الآلي إنهن ذهبن لسحب المساعدة لأن أزواجهن كانوا يعملون، ولكن أخريات اعتبرن أنّها مجرد مهمّة تقع على عاتقهن. ذكرت امرأة واحدة فقط خلال مقابلتها وهي تسحب أنّها شعرت بالتوتّر بسبب اضطرارها لترك أطفالها في المنزل أثناء قيامها بهذه العمليّة، على الرغم من أنه كما ذكرنا سابقًا، أحضر عدد قليل جدًا من النساء أطفالهن معهن بينما كانت أوقات الانتظار طويلة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد قليل من الأشخاص ذوي الإعاقات الجسديّة الظاهرة وكبار السن يسحبون من الصراف الآلي، وأكّد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم أنهم نادراً ما يرسلون كبار السن و/ أو الأشخاص ذوي الإعاقة في الأسرة لإتمام هذه المهمّة. بصرف النظر عن هذه الاتجاهات، كان هناك تنوع غير محدود حول من كان في الأسرة يسحب المساعدة ولماذا.

قلة الثقة والوعي بكيفيّة سحب المال وتوقّع أن يقوم شخص آخر بذلك

لم يعرف الكثير من الرجال والنساء كيفية سحب المساعدة أو لم يكونوا واثقين من العملية، وهذا ينطبق بشكل خاص على كبار السن أو الأشخاص الأقل إلمامًا بالقراءة والكتابة. أبلغت ثلاث نساء ورجلين تمت مقابلتهما، جميعهم كبار في السن، عن كونهم أميين وغير قادرين على قراءة الرسائل النصية القصيرة ولا يعرفون كيفية استخدام أجهزة الصراف الآلي. قال محمد (65 عامًا) من النبطية إنه يطلب دائما من الشخص الذي يقف أمامه في الطابور مساعدته. قالت مها (67 عامًا)، وهي ربة منزل في البقاع، إنها تطلب ذلك من أحد موظفي البنك. قال وليد، وهو رجل يبلغ من العمر 37 عامًا من وادي خالد في عكار، يعاني من إعاقة جسدية، إنه طلب من حارس الأمن القيام بذلك. قالت امرأة تبلغ من العمر 38 عامًا في ماكينة الصراف الآلي في بيروت: **"سأل شخصًا في الطابور أو إذا كان هناك حراس أمن، هل يمكنك سحبها من أجلي. أتمنى أن أفعل ذلك بنفسي ولكني لا أعرف كيف".**

أدى عدم الالمام بالقراءة والكتابة إلى بعض التحديات الخطيرة لعدد قليل من المستفيدين الذين تمت مقابلتهم. على سبيل المثال، دفع رجل كبير السن يعمل في ماكينة الصراف الآلي في زحلة 160 ألف ليرة مقابل القدوم من الهرمل إلى ماكينة الصراف الآلي في زحلة. لم يكن لديه هاتف لتلقي الرسائل القصيرة واكتشف أن بطاقته لم يتم تحميلها بعد. قال إنه لم يكن لديه ما يكفي من المال للعودة، وبالتالي كان يخطط للنوم عند ماكينة الصراف الآلي حتى يتم تحميل بطاقته.

حتى عندما يكون المستفيدون من الرجال والنساء أكثر إلمامًا بالقراءة والكتابة، لا يزال هناك توقع قوي بأن يسحب شخص ما المساعدة نيابة عنهم. أكد جميع موظفي برنامج الأغذية العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعيّة أنهم لاحظوا بشكل متكرر أشخاص يعانون من استخدام أجهزة الصراف الآلي. من بين المخاوف الشائعة لديهم أن تبتلع أجهزة الصراف الآلي بطاقتهم، وقد أخافهم هذا الاحتمال بشدة إذ قد يستغرق الأمر ما يصل إلى 6 أشهر (وعمومًا ما لا يقل عن ٣ أشهر)، للحصول على بطاقة بديلة والبدء في الحصول على المساعدة مرة أخرى . كان هذا الأمر شائعًا لدى كبار السن، ولكنه ينطبق أيضًا بالنسبة إلى الرجال والنساء من جميع الأعمار. قالت سيدة كبيرة في السن موجودة عند ماكينة الصراف الآلي في زحلة: **"لا أريد أن أكون مسؤولة عن ابتلاع البطاقة؛ أريد أن يقوم شخص آخر بذلك من أجلي".**

إنّ عدد إلمام الكثير من المستفيدين بالقراءة والكتابة ، مقترنًا بالتوقّع القوي بأن شخصًا ما سيسحب نيابة عنهم، يعني أن الناس سوف تطلب بإستمرار من أي شخص يبدو في موقع سلطة للقيام بعمليّة السحب عنهم. ويشمل هؤلاء حراس الأمن، موظفي المصارف وموظفي شركاء برنامج الأغذية العالمي، على الرغم من أنّ غالبهم لم تكن مهمتهم القيام بذلك. لا يمانع البعض في تولّي هذا الدور على ما يبدو بينما يشعر الآخرون بالإرهاق. على سبيل المثال، كان حراس الأمن الذكور في بيروت وعكار يقفون بجانب الصراف الآلي لإرشاد الناس حول كيفيّة السحب (من دون لمس بطاقاتهم). في كلتا الحالتين، قد تم توظيفهم من قبل شركة أمن خاصة وقالوا إنّهم تدرّبوا على كيفيّة السحب للمستفيدين، فكان من المتوقع أن يفعلوا ذلك.

من ناحية أخرى، كان الموظّف الشريك لبرنامج الأغذية العالمي المتواجد في صراف الآلي في زحلة مرهق من المستفيدين، وكان جميعهن نساء يطالبونه بالسحب نيابة عنهن. في وقت من الأوقات، اقتربت امرأة على سبيل المثال، في أوائل الثلاثينيات من عمرها وقالت، **"من فضلك اذهب واسحب المال من أجلي"**، ولكنّه رفض ذلك. اقتربت منه امرأة مسنّة أخرى وقالت: **"كتفي تؤلمني حقًا. أرجو أن تكون طيبًا وتسحب المال من أجلي"**، وبعد ذلك صاح **"المرأة المريضة تحتاج أن تسحب المال! إفسحوا لها الطريق!"** وأشار إلى كيف كان من المفترض أن تكون وظيفته الإشراف على عمليّة السحب للاجئين السوريّين على وجه التحديد، فقد أبلغ عن "الإرهاق الشديد" وكيف يشعر بأنه دائمًا في خضم المعارك حيث يضغط عليه الرجال والنساء لكي يسحب المال نيابة عنهم.
وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأغذية العالمي قد اتخذ عدة

خطوات لتثقيف المستفيدين حول كيفيّة سحب المساعدة، بما في ذلك توفير التدريب عند استلام المستفيدين لبطاقاتهم، وإرسال التعليمات في رسالة التنبيه النصية القصيرة، وتوزيع مقطع فيديو يشرح العمليّة. ومع ذلك، يبدو أن العديد من الأشخاص لا يزالون غير قادرين على قراءة الرسائل القصيرة، ووفقًا لإدارة برنامج الأغذية العالمي، شاهد عدد قليل من المستفيدين الفيديو، ربما بسبب افتقارهم إلى الإنترنت للقيام بذلك.

الشكاوى

بالنسبة لكل من الرجال والنساء، كانت الشكاوى الرئيسة لوجستية إلى حد كبير فيما خصّ عمليّة الحصول على مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وكانت تدور حول الازدحام ووقت الانتظار والحاجة إلى دفع تكاليف النقل خاصّة للذين قطعوا مسافة طويلة، لا سيما مع ارتفاع أسعار الوقود، وحقيقة أنهم غالبًا ما كانوا غير قادرين على سحب عملات أصغر. يدرك برنامج الأغذية العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعيّة كل هذه المشاكل وقد اتخذا بعض الإجراءات للتخفيف منها، مثل تعيين حراس الأمن، وتوزيع الأيام التي يتم فيها تعبئة البطاقات، ونشر نقاط سحب للمساعدة في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) من خلال مشغلي تحويل أموال مختارين (MTOs) في المناطق التي تفتقر أو لديها عدد قليل من أجهزة الصراف الآلي لمصرف اللبناني الفرنسي، أو التي تكون مكتظّة.

الأمن الغذائي

أفاد معظم المستفيدين من الرجال والنساء الذين تمّت مقابلتهم أنهم لم يعودوا قادرين على شراء اللحوم، وقال البعض أيضًا إن الخضار والفاكهة أصبحت باهظة الثمن بحيث كانوا يعتمدون بدلًا من ذلك على النشويّات والحبوب مثل الأرز، البرغل، البطاطا، المعكرونة والعدس. قالت أمل البالغة من العمر 31 عامًا، وهي من أسرة مستفيدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وتعاني من فقدان البصر: **"في السابق كنّا نأكل اللحوم أو الدجاج. الآن تمرّ الأشهر وليس لدينا حتى أي شكل من أشكال اللحوم. اعتدنا أن نتناول الفاكهة دائمًا في المنزل، لكنّني الآن أشتهي الفاكهة ولا يمكنني الحصول عليها. الحمد لله على البطاطا"**. تمّ سرد تجارب مماثلة من قبل 13 من أصل 33 مشاركة في الإستطلاع و4 من 8 رجال. كما ذكر العديد من المشاركين في الإستطلاع تقنين وتوزيع الطعام في الأسرة. كانت الأمثلة الرئيسة هي تقليل الأمّهات من غذائهن لإطعام الأطفال، وخاصة أمّهات الأطفال ذوي الإعاقة. أبلغت ثماني أمّهات عن تقليل غذائهن حتى يتمكّن أطفالهن من تناول الطعام. كان هناك أيضًا أولويّة واضحة للطعام لأفراد الأسرة المعوّقين. على سبيل المثال، قالت فاطمة، وهي امرأة تبلغ من العمر ٦٢ عامًا تعيش مع شقيقيها الكبار ذوي الإعاقة وتعتني بهم، إنها غالبًا ما لا تأكل لإطعامهم. كما ذكرت والدة رجل يبلغ من العمر ٢٢ عامًا مصابًا بمتلازمة داون أنها لم تأكل من أجل ضمان قدرة إبنها على تناول الطعام. كان تقليص المزيد من الأطعمة المغذّية وتقنين الطعام، وخاصة الأمهات من أجل أطفالهن، اتجاهًا شائعًا بين النساء المشاركات في الإستطلاع.

المشاكل الهيكليّة

القيود البيروقراطيّة

إن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) غير متطوّر على مستوى الأنظمة، مما يعني أنه ليس لديه عمليّات أو قدرة كافية لاتخاذ إجراءات تصحيحيّة بشأن القضايا التي تؤثر على النساء. كما ذكرنا سابقًا، في حالات الطلاق، لا توجد عمليّة محدّدة لإصدار بطاقات منفصلة لكل من الزوجين. بشكل غير رسمي، يقوم العمّال الاجتماعيّون بفرض سياسة أن البطاقة تبقى مع الوالد الذي يحتفظ بالأطفال. في معظم القوانين المدنيّة الدينيّة في لبنان، يفضّل الأب بشدة، مما يعني أنه من المحتمل أن تنتهي البطاقة مع الرجال في كثير من الأحيان. يبدو أنّه لا توجد طريقة لاستثناف هذه العمليّة .

بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد مسار إحالة واضح لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي أو قضايا حماية الطفل. لاحظ أحد موظّفي وزارة الشؤون الاجتماعيّة الذي يعمل في مجال حماية الطفل أنه في حين أن هناك آليّة استجابة موجودة في وزارة الشؤون الاجتماعيّة لحماية الطفل، لا توجد طريقة لتسريع قضيّة حماية الأطفال في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). سيحتاج مقدمّو الطلبات الذين لديهم مخاوف تتعلّق بحماية الطفل وكذلك المتقدمون الذين يتعرضون للعنف المنزلي إلى التقدّم بنفس الطريقة مثل الآخرين.

وبالمثل، لا توجد قدرة كافية لإضافة أفراد إضافيّين انتقلوا إلى الأسرة مثل زوج جديد، أو حالة الولادة، أو لسحب شخص من البطاقة في حالة الوفاة. على سبيل المثال، اقتربت امرأة شابّة تحمل رضيعًا بين ذراعيها من الباحثين عند الصراف الآلي للاستفسار عن كيفيّة إدراج طفلها الجديد على البطاقة. عبّر العمّال والعاملات الاجتماعيّون عن عدم معرفتهم بما يجب عليهم فعله إذا توفي مقدّم الطلب الرئيسي، كما كان الحال مع امرأتين كبيرتين على الأقل تمّت مقابلتهما. استمرت هؤلاء النساء في استخدام البطاقة، لكن بقاء البطاقة باسم أزواجهن يمكن أن يسبب لهن مشاكل في مرحلة ما. لاحظ المراقبون والمراقبات الميدانيون لبرنامج الأغذية العالمي كيف أنّهم غالبًا ما يلاحظون أن بيانات وزارة الشؤون الاجتماعيّة، خاصة بالنسبة للأسر التي كانت تتلقى مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) لفترة طويلة، لم تعد حديثة ولم تعد تعكس الوضع الحقيقي. على عكس المساعدة النقديّة المتعدّدة الأغراض (MPC) التي تعطى للسوريين، حيث يتم إجراء «إعادة المعايرة» كل عام

لحساب أي تغييرات في الحالات الأسريّة، لا يحتوي البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)على عمليّة واضحة لتحديث ملفات الحالة بعد التقييم الأولي.

مراكز التنمية الاجتماعيّة والعمّال الاجتماعيّيّن

أبلغ جميع المستفيدين/ات تقريبًا من برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) عن تصوّرات إيجابيّة عن مراكز التنمية الاجتماعيّة (SDCs) والعمّال الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وكان هناك درجة عالية من الاعتماد على العمّال الاجتماعيّين، ومعظمهم من النساء، لمعالجة أي قضايا تحدث فيما يتعلّق بالمساعدة. قالت ريم، وهي امرأة تبلغ من العمر 70 عامًا تعتني بابنها المصاب بإعاقات شديدة في بيروت، **"لدي علاقة جيّدة جدًا مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة. لقد قاموا بزيارة منزلي لسنوات وهم يتعاطفون مع وضعي - إنهم يعلمون أنني لا أكذب أبدًا، لكن ليس بإمكانهم فعل الكثير"**. قالت نور، وهي امرأة تبلغ من العمر 63 عامًا في طرابلس، **"العمّال الاجتماعيّين من مراكز التنمية الاجتماعيّة (SDCs) كانوا لطفاء للغاية ومتفهّمين، لقد جعلونا نشعر بالراحة"**. أشار أحد المشاركين في الإستطلاع فقط إلى حالة اشتكت فيها امرأة من أن موظفي مراكز التنمية الاجتماعيّة (SDCs) لم يكونوا متعاونين في طلبها لبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP). كما يتضح من حالات الطلاق، غالبًا ما يحتاج العمّال الاجتماعيّون إلى التعامل مع القضايا المعقّدة التي تنشأ داخل أسر المستفيدين من برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) والعمل كنقاط اتصال رئيسة وكمستجيبين لأي شكاوى. ناقش ثلاثة عمّال اجتماعيّين أيضًا الجوانب الإيجابيّة لعملهم وشعروا أنّهم يساعدون الأشخاص المحتاجين. قال أحدهم: **"أنا أقدّر عملي. لقد ساعدني في بناء علاقات اجتماعيّة في هذه المدينة"**. ووصفت أخرى كيف تشعر بالقوّة والقدرة أثناء القيام بهذا العمل.

الأجور المنخفضة

على الرغم من أن العمّال والعاملات الاجتماعيّين الذين تمّت مقابلتهم، خمسة منهم كانوا نساء وواحد منهم رجل، هم نقاط الاتصال الرئيسة بين المستفيدين وبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)، وغالبًا ما يواجهون مهامًا صعبة تتعلّق بالبرنامج مثل التخفيف من حدّة النزاعات والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، يعملون في ظل ظروف سيّئة. اشتكى جميع العمّال الاجتماعيّين الذين تمّت مقابلتهم من انخفاض الأجور، إذ يتلقّون حوالي 850 ألف ليرة لبنانيّة، أي ما يعادل حوالي 50 دولارًا في وقت التقييم. وصف أحد العمّال الاجتماعيّين الموقف قائلاً: **"نحن نكسب 886000 ليرة لبنانيّة ونتعامل مع أشخاص يكسبون مساعدة برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) ويحققون ٤ ملايين ليرة لبنانيّة؛ إنه شعور غير عادل للغاية أن تقوم بهذا العمل مقابل القليل من المال. ولماذا لا يُسمح لنا أيضًا بتقديم طلب للحصول على برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) إذا فكرت في الأمر، فمن المنطقي ترك وظيفتنا والتقدّم للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)"**. وأشار عامل اجتماعي آخر إلى أن رواتبهم لا تكفي لتغطية المواصلات من وإلى العمل، ناهيك عن الذهاب الى زيارات منزليّة علما بأنه يحصل العمال الاجتماعيون من خلال برنامج الأغذية العالمي علي بدل مقابل مواصلات بقيمة 4 دولارات عن كل زيارة منزلية.

وذكر اثنان أيضًا انّه ليس عدلًا توظيف مشرفين من قبل شركات جودة البيانات، بأجر أعلى وليس لديهم نفس القدر من الخبرة. قال أحدهم، **"ليس لدي مشكلة مع شخص يقوم بمراقبة الجودة ولكن عندما يكون هذا الشخص طالبًا جامعيًا - وأحيانًا طالب في مدرسة ثانويّة من دون مؤهلات - يصبح الأمر غير مبرر وغير عادل"**.

عدم وجود دعم للنظام

بالإضافة إلى الأجور المنخفضة، اشتكى العمّال والعاملات الاجتماعيّون من نقص منهجي في الدعم لعملهم ونقص الضروريّات المهنيّة الأساسيّة. على سبيل المثال، ليس لدى العمّال والعاملات الاجتماعيّين سترات أو بطاقات تعريف عندما يذهبون في زيارات منزليّة. يستخدمون سياراتهم الخاصة ويدفعون الوقود الخاص بهم، والذي يكلّف ما يعادل رواتبهم. قال أحد العمّال الاجتماعيّين، «ليس لدينا حتى تأمين. إذا حدث شيء ما لنا، لا يوجد تأمين، علينا أن ندفع ثمن العلاج من نفقتنا الخاصة. إذا حدث شيء لسيارتك، فلن يحدث شيء». وصف آخر الشعور بعدم الحماية في العمل: **"أحيانًا ينتابني هذا الشعور عندما أصعد سلالم ضيّقة جدًا، وأكون وحدي أثناء زيارة للتحقق، ويبدو الأمر كذلك، لماذا أفعل ذلك؟ فليس لدي حتى تأمين ليغطيني إذا وقعت"**.

العنف المبني على النوع الاجتماعي والضريبة العاطفيّة

أخبر العمّال الاجتماعيّون عن المواقف التي تعرّضوا فيها للمضايقات والعنف المبني على النوع الاجتماعي في الزيارات المنزليّة. وروت مرشدة اجتماعيّة كيف تعرّضت إحدى زميلاتها لهجوم من قبل رجل بسكّين. في حالة أخرى، فتح رجل الباب وقال إن زوجته ليست بالمنزل، وكان مخمورًا وطلب من المرشدة الاجتماعيّة دخول المنزل وجعلها تشعر بعدم الارتياح. حدثت مضايقات مماثلة لمرشدة اجتماعيّة أخرى، والتي قالت إن رجلاً فتح الباب ذات مرة وطلب منها الصعود إلى الطابق العلوي لأن زوجته كانت هناك، لكنها لم تكن كذلك. غادرت على الفور مع صديقتها قائلة **"الحمد لله صديقتي كانت هناك، تخيل أنها لم تكن"**. روت مرشدتان اجتماعيّتان حالات قام فيها الرجال إما بنزع ملابسهم أو ارتداء ملابس غير لائقة عند دخولهن المنزل. استجابةً لهذه المخاطر، يذهب العمّال الاجتماعيّون عادةً إثنان معًا في زيارات منزليّة، وقد ذكرت إحداهنّ أنّ شرطي البلدية يرافقها إلى مناطق بعيدة، وكيف شعرت براحة أكبر عند وجود شخص معها.

بالإضافة إلى تعرّضهم للمخاطر في الزيارات المنزليّة، يتعرض العمّال الاجتماعيّون أحيانًا للتهديد في مراكز التنمية الاجتماعيّة ويتم إلقاء اللوم عليهم شخصيًا لعدم اختيار الأسرة للبرنامج. قال أحد العمّال الاجتماعيّين عن كيفيّة وصول المتقدّمين السابقين للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) إلى مراكز التنمية الاجتماعيّة وقالوا أشياء مثل، **"لقد أخذت أموالنا"**، «لم تبلّغ عن وضعنا بشكل صحيح»، **"بسببك لم نتلق مساعدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)"**. ردد العمّال الاجتماعيّون الآخرون كيف يتحمّلون العواقب عندما لا يتم اختيار المتقدمين، وأن الناس غالبًا ما يصرخون بوجههم ويهينونهم.

وصف العمّال الاجتماعيّون أيضًا العبء العاطفي للقيام بهذا العمل. قال أحدهم: **"هناك جوع حقيقي في هذه المنطقة. عندما أضطر إلى القيام بزيارات ميدانيّة، أعود إلى المنزل وأغرق في البكاء. إنه لأمر مؤلم للغاية أن ترى هذا القدر الكبير من الفقر في بلدك"**. تتعرّض القوى العاملة النسائيّة المسؤولة عن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) في بعض الأحيان للمضايقات في وظائفها مع القليل من الدعم الرسمي والأجور المنخفضة للغاية، بالإضافة إلى المرور في مواقف معقّدة للغاية ومستنزفة عاطفيًا.

7. الاستنتاجات

لقد شكّل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) خطّ النجاة لآلاف العائلات التي تضرّرت بشكل كارثي من الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة في لبنان. بالنسبة للعديد من الأسر التي تعيلها نساء والأسر التي فيها أفراد لديهم إعاقة ومصابين بأمراض مزمنة و/ أو مسنين، غالبًا ما تشكّل مصدر الدخل الرئيسي - أو الوحيد - وعادة ما يتم إنفاقها فورًا على الغذاء والضروريّات الأساسيّة. كما تشارك النساء بشكل كبير في تحديد كيفيّة إنفاق المساعدة، حيث أنهنّ على دراية أفضل باحتياجات الأسرة. على الرغم من أن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) يخفّف من انعدام الأمن الغذائي، فإن العديد من العائلات تتحمّل نفقات إضافيّة عالية لإنقاذ الحياة وللأدوية والرعاية الطبية والعلاج والتكاليف الأخرى التي يتكبّدها الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة والإعاقات. تعدّ الطبيعة غير المقيّدة للمساعدة أمرًا بالغ الأهميّة، لأنها توفّر للمستفيدين إحساسًا أفضل بالاستقلاليّة والمرونة. وسط انتشار البطالة التي يقول العديد من النساء والرجال إنها تضعف الرجال وتحبطهم وتشعرهم بأنّهم غير قادرين على القيام بأدوارهم كمعيلين، كان على النساء أن يبادرن لحل المشاكل واتخاذ القرارات. يبدو أن بعض الرجال ينظرون إلى الحاجة إلى البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) وأشكال أخرى من المساعدة كدليل على إخفاقاتهم ويريدون الابتعاد عنها. هذا يعني أنه في كثير من الأحيان، النساء هنّ اللواتي يبحثن عن المساعدة التي تصبح متاحة في مناطقهن ويأخذن زمام المبادرة للتقدم بطلب للحصول على أي شيء جديد يأتي عبر الإنترنت. هذا هو الحال بشكل عام بالنسبة للبرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقرا»، فالنساء نشيطات للغاية في البحث والتقدم للحصول على المساعدة.

ومع ذلك، نظرًا لأن القواعد الأبويّة تملي أن الرجال هم بحكم الواقع «أرباب الأسر»، فإن النساء كثيرًا ما يضعن طلب المساعدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) بأسماء أزواجهن حتى عندما يقمن بتقديم الطلبات بأنفسهنّ. في الغالب لا يبدو أن هذا مرتبط بأي تمييز متعلق بالنوع الاجتماعي، نظرًا لأن أولويّات الأسرة في معظم الأوقات تكون واضحة للجميع في مثل هذه الظروف الاقتصاديّة الصعبة. ومع ذلك، فإن حقيقة أن البطاقة غالبًا ما تكون باسم الزوج يمكن أن تؤدي إلى مشاكل في حالات الطلاق، حيث تذهب دائمًا إلى الزوج. ويعود ذلك أيضًا إلى قوانين الطلاق غير المتكافئة التي تقف إلى جانب الرجال للاحتفاظ بحضانة الأطفال وتصوّرات العمّال والعاملات

برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) والمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي (ESSN)

بشكل عام، كان هناك الكثير من النقاش بين المشاركين في الإستطلاع حول المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي (ESSN). قالت ميرا، 57 عامًا، من عكار: "في عكار يتحدث الجميع. في اللحظة التي يظهر فيها شكل جديد من المساعدة، يبدأ الجميع في الحديث عنها ومحاولة فهمها». أفاد عدد قليل من المستفيدين من مساعدة برنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) أنّهم حاولوا التقدّم بطلب للحصول على مساعدة المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي (ESSN) لكنهم لم ينجحوا، وقال عدد قليل أيضًا إنهم يعرفون الأشخاص الذين تلقّوا كليهما. لاحظ المرشدون الاجتماعيّون في وزارة الشؤون الاجتماعيّة أنه على الرغم من عدم مشاركتهم في الزيارات المنزلية للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي (ESSN)، إلا أن الناس يأتون ليسألوا عنها على أي حال ولاحظوا كيف أن الكثير من الناس ليس لديهم هواتف و/ أو إنترنت ليتمكّنوا من التقديم. كما أشار عدد قليل من النساء المشاركات إلى مدى إعجابهن بكيفيّة توزيع مساعدة المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي (ESSN) من خلال مراكز لتحويل الأموال MTOs، لأنه سيكون في متناولهن بشكل أكبر.

الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة، الذين غالبًا ما يتم تكليفهم بالتخفيف من مثل هذه النزاعات، والذين ينصحون بأن تظلّ بطاقة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) مع الزوج الذي يحتفظ بالأطفال.
هناك شعور قوي بالمسؤوليّة بين المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) تجاه الأطفال وكبار السن وأفراد الأسرة ذوي الإعاقة والمصابين بأمراض مزمنة. تشير هذه الدراسة إلى أن هذه المجموعات تحظى بالأولويّة بشكل كبير، وأحيانًا على حساب أفراد الأسرة الآخرين، غالبًا من الإناث. كانت الأمّهات يمتنعن عن الأكل حتى يتمكّن أطفالهن من تناول الطعام، وكثيراً ما يتخلّى مقدّمو الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة عن الطعام أو حتى الاحتياجات الطبيّة لأفراد أسرهم الذين يعانون من ظروف طبيّة للحصول على الرعاية التي يحتاجون إليها.

لا يبدو أن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) في حد ذاته مرتبط بأي شكل محدّد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، ويبدو في الواقع أنه يقلّل التوتّرات الأسريّة من خلال توفير إحساس بتحسّن الأمن المالي. ومع ذلك، يمكن أن تنشأ التوتّرات في المواقف المنزليّة المعقّدة ويمكن أن تصبح البطاقة أداة قوّة. لوحظت إستراتيجيّة التكيّف بين العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم وهي أن تنتقل العائلات الممتدّة للعيش معًا، بسبب طرد العديد من العائلات من منازلهم لعدم قدرتها على دفع الإيجار. يمكن أن يؤدّي ذلك إلى الارتباك أو الخلاف حول من يستفيد من البطاقة، ونظراً لعدم الوضوح والتقلبات خلال مثل هذه المواقف، في بعض الأحيان يكون من غير الواضح للعائلات نفسها من هو المدرج في ملف القضيّة. يمكن أن تنشأ التوتّرات أيضًا في حالات الوفاة أو الانفصال الأسري، مثل وفاة أحد الوالدين الذي كان مقدّم الطلب الرئيسي، أو إذا كان الأشقّاء يعيشون في منازل مختلفة والاختلاف حول من يحتفظ بالبطاقة، أو في حالات الطلاق. في بعض الأحيان، لوحظ أن أفراد الأسرة سيحجبون أمر الحصول على البطاقة للاستفادة منها دون علم الآخرين. وتراوحت الدوافع الدقيقة لهذا الأمر، إذ في بعض الأحيان كانت الزوجات ترغبن في سحب المساعدة دون إخبار أزواجهن وفي البعض الآخر فإنّ الأبناء يحتفظون بجزء من المساعدة لأنفسهم.

يبدو أن هناك تضامنًا اجتماعيًّا قويًّا ونظام «الشرف» عندما يتعلّق الأمر بالمساعدة. يعتمد عدد لا يحصى من المستفيدين من الرجال والنساء على أشخاص آخرين لمساعدتهم، لكن لم يبلّغ أي منهم عن شعوره بالاستغلال، أو حتى أنه سمع عن شخص تعرّض للاستغلال. ومع ذلك، هناك عدد قليل من «الوسطاء» المشاركين في المساعدة بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)، وخاصة للمستفيدين في المناطق الريفيّة ولأولئك الذين لديهم إلمام أقل بالقراءة والكتابة. على الرغم من وجود خطر واضح للاستغلال المرتبط بهذه الممارسة، إلا أنها تشكّل أيضًا خدمة مهمّة للمستفيدين الذين يحاولون خفض تكاليف النقل والوقت أو لأولئك الذين هم أقل قدرة على الحركة مثل المسؤولات عن الرعاية وكبار السن وذوي الإعاقة، بما انه غالبًا ما تكون أجهزة الصراف الآلي بعيدة ويحتاج المرء إلى الوقوف في طابور لفترة طويلة.

وقد لوحظت العديد من النساء يسحبن المساعدة عند الصراف الآلي، ولم تكن هناك أنماط متعلّقة بالنوع الاجتماعي واضحة فيما يتعلّق بأولئك الذين كلّفوا بسحب المساعدة. لم يكن الأشخاص ذوو الإعاقات الجسديّة وكبار السن شائعين عند الصراف الآلي حيث فضّلت العائلات في كثير من الأحيان إرسال الأشخاص الأصغر سنًا و/ أو غير المعوّقين للحصول على المساعدة. تم منح كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الذين كانوا حاضرين لسحب المساعدة أفضليّة واضحة في الخط، وغالبًا ما يسحب الآخرون نيابة عنهم.

كان الأشخاص الذين يسحبون نيابة عن العديد من المستفيدين/ات عند الصراف الآلي أمرًا شائعًا للغاية، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لديهم إلمام أقل بالقراءة والكتابة. كانت فكرة أن يبتلع الصراف الآلي البطاقة مزعجة للغاية للعديد من المستفيدين/ات ولم يرغبوا في المخاطرة بذلك. لهذا السبب، هناك تصوّر واسع بأن أي شخص يبدو في موقع سلطة يجب أن يساعدهم في عمليّة السحب، وهذا ليس من ضمن وظيفة حراس الأمن و/ أو المراقبين الميدانيّين الموجودين عند الصراف الآلي.

كان الازدحام هو الشكوى الرئيسية التي أعرب عنها الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم عند الصراف الآلي، على الرغم من اختلاف مستوى الازدحام بحسب الموقع. نظرًا لأن أيام تعبئة بطاقات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) هي أمربات معروف لدى الكثيرين، فقد وقعت حوادث عنيفة وخطيرة عند الصراف الآلي. وقد لوحظ هذا مباشرة في أحد مواقع الصراف الآلي ووصف احد شركاء البرنامج مثل هذه الأحداث. وهذا يمثّل تهديدًا للناس من الجنسين، ولكن يمكن أن يكون بشكل خاص بمثابة رادع للمرأة. لم يتم تسجيل بشكل ملحوظ أي تقارير عن التحرش الجنسي أثناء سحب المساعدة خلال هذه الدراسة.
تم توسيع نطاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لكن مرونته البيروقراطيّة منخفضة، مما يعني أنه من الصعب إدارة وتحديث المشكلات التي تؤثر على النساء مثل الطلاق والوفاة والولادة. ينتهي الأمربقيام العمّال والعاملات الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة باعتبارهم نقاط الاتصال الرئيسة خلال هذا البرنامج بالتخفيف من النزاع في حال ظهور أي مشكلات حول البطاقة. يعمل هؤلاء العمّال الاجتماعيّون، وهم في الغالب من النساء، بعقود ذات رواتب منخفضة للغاية ولا يتلقّون سوى القليل من الدعم لأداء وظائف صعبة. بالإضافة إلى ذلك، أفاد عدد قليل من الأشخاص بأنهم تعرّضوا للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال الزيارات المنزليّة، في ظلّ الندرة في الموارد مما يعرضهم للإرهاق والضريبة العاطفيّة للقيام بهذا العمل، لا سيما في ظل ظروف العمل السيّئة.

يعدّ البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) برنامجًا مهمًّا ومنقذًا لحياة العديد من العائلات اللبنانيّة الفقيرة. لقد كان له آثار مهمّة ومن المحتمل أن تكون منقذة للحياة على كل من الرجال والنساء والأسر ذات الاحتياجات الخاصة. تشارك النساء بشكل كبير في جميع مراحل العمليّة على الرغم من أنهن ما زلن يخضعن لمعايير تختلف باختلاف النوع الاجتماعي. وإدراكًا لهذه الحقيقة، يمكن اتخاذ عدد من التدابير لتعزيز الوعي بالمنظورالمتعلق بالنوع الاجتماعي، على الرغم من أن زيادة التمويل للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP)، خاصة للأسر ذات الاحتياجات الخاصة، يمكن أيضًا اعتبارها أولويّة رئيسيّة عالية التأثير من منظور نسوي متعدّد الجوانب.

8.التوصيات

يجب أن يتخذ شركاء البرنامج والمسؤولون الإجراءات التالية لكل مرحلة من مراحل دورة تنفيذ البرنامج لتعزيز إستجابة البرنامج للإعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقليل مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة داخل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP).

الدعم وحشد الموارد

- **مواصلة وزيادة تمويل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا مع** إدراك أنّه مصدر دخل مهمّ لآلاف العائلات ومنقذ للحياة على الأخصّ الأسر التي تعيلها نساء بما في ذلك الأسر التي فيها أفراد يعانون من إعاقات أو مسنين أو أشخاص يعانون من أمراض مزمنة.
- نظرًا لارتفاع عبء التكلفة الطبية على الأسر ذات الدخل المنخفض **التفكير في تمويل إضافي للمستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا الذين يعانون من إعاقة أو المسنين أو الأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة أو العائلات التي لديها نساء حوامل أو مرضعات.**
- **تمويل مزودي خدمات متعلقة بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والتشديد على توسيع قدراتهم في المناطق المحرومة.** مع التأكد من أن هؤلاء المزودين على دراية بكيفية إحالة الحالات إلى البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا، ولديهم علاقات ثقة وتواصل مع العمّال الاجتماعيّين في مراكز التنمية الاجتماعيّة، وعلى اطّلاع بالخدمات الإضافية في كل منطقة.
- **تحسين ظروف عمل العمّال والعاملات الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة. يجب أن يتضمّن ذلك كحد أدنى، تزويدهم ببطاقات التعريف الضرورية وتغطية تكاليف النقل المتعلقة بالعمل كاملة.** يجب أن يشمل أيضًا تزويدهم بالتأمين الصحي الضروري وتأمين تعويض العمال.
- **وضع سياسة وآليّة استجابة لحالات التحرّش والعنف التي قد يتعرّض لها العمّال الاجتماعيّون في زياراتهم الميدانيّة،** وكذلك توفير الأدوات لهم والفرص للحصول على الرعاية الصحيّة النفسية وبناء المرونة.

الاستهداف وتقييم الاحتياجات

- **إنشاء قنوات سهلة الوصول للإبلاغ عن تغييرات في الأوضاع الأسرية ولتعديل المساعدة وفقًا لذلك.**
- يجب أن تسمح القنوات القائمة بتعديل مبلغ المساعدة المقابل ليأخذ في الحسبان أفراد الأسرة الجدد، أي المواليد أو حالات الانفصال، وأن يتم تنفيذها في الوقت المناسب. يمكن أن تكون دراسات الحالة التي حددتها هذه الدراسة مفيدة في وضع مثل هذه الإجراءات التشغيلية الموحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الطلاق والانفصال والمواليد والوفيات.
  - **الطلاق والانفصال:** يجب أن تراعي الإرشادات المتعلقة بحالات الطلاق والانفصال عدم المساواة بين الجنسين في العمليات القانونية لحضانة الأطفال وتضمن استمرار استفادة النساء المنفصلات عن الأسر المستفيدة من دعم البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا(NPTP) حتى عندما لا يعيش الأطفال معهنّ و/ أو عندما يحتفظ الزوج بالبطاقة. في الحالات التي يكون فيها العنف الجنسي أو أي شكل من أشكال العنف المنزلي عاملاً في الطلاق أو الانفصال، **يمكن تقديم مساعدة إضافية للناجية.**

- **الـولادات:** يجـب إنشـاء نظـام مباشـر للمسـتفيدين مـن البرنامـج الوطنـي لدعم الأسـر الأكثر فقـرًا(NPTP) لإضافـة أفـراد أسـرة حديثـي الـولادة علـى ملفاتهـم وتلقـي المزيد مـن المسـاعدة. يمكن تقديم مسـاعدة إضافية للأسـر المسـتفيدة مـن البرنامج الوطنـي لدعم الأسـر الأكثـر فقـرًا (NPTP) التـي تضـم نسـاء حوامـل ومرضعـات لتعزيـز تأثيـر البرنامـج علـى نتائـج تغذيـة الرضـع والأمهـات وصحتهـم.
- **الوفيـات:** يجـب وضـع عمليـة للحـالات التي تـمّ فيها إصـدار بطاقـة البرنامـج الوطنـي لدعـم الأسـر الأكثـر فقرًا (NPTP) باسـم مقـدم الطلب الرئيسـي الذي وافته المنيـة. يجب أن تأخذ هـذه العملية فـي الاعتبار حقيقة أن هـذا يمكـن أن يكـون سـببًا للخلافـات وأن تضمـن مراعـاة احتياجات وحـالات أفـراد الأسـرة المتأثرين من الذكـور والإنـاث علـى قدم المسـاواة.

العمليّة

- توسـيع نطاق الوصـول إلى طريقـة لاسـترداد المال من خـلال مكاتـب تحويل الأمـوال (MTO). مـن المرجح أن يـؤدي اسـترداد المسـاعدة مـن مكاتب تحويـل الأموال إلـى تخفيـف رسـوم النقل، خاصـة للنسـاء اللواتـي غالبًا مـا يكنّ أقل قـدرة علـى الحركـة، بالإضافة إلـى تخفيف مخاطـر الأمـن والسـلامة المرتبطـة بالاكتظـاظ عنـد أجهـزة الصـراف الآلي.
- مواصلـة زيـادة تأميـن سـلامة وراحـة النسـاء والفئات المهمشـة فـي عمليـة سـحب الأمـوال مـن خـلال معالجـة مسـألة عـدم وجـود عمـلات أصغـر والعمـل علـى التخفيف من الازدحـام والارتباك والبحـث بإمكانية وضـع مظلـة واقية مـن الشـمس عنـد أجهـزة الصراف الآلي.
- توظيـف المزيـد مـن حـراس الأمن مـن النسـاء لمراقبة أجهـزة الصـراف الآلـي. يمكـن أن يـؤدي ذلـك إلـى زيادة وصـول المسـتفيدات إلـى أجهـزة الصـراف وشـعورهنّ بالراحـة وقدرتهـنّ علـى الإبـلاغ عـن المشـاكل عـن أجهـزة الصـراف الآلـي ولتأميـن فـرص عمـل لمزيد من النسـاء خـارج القطاعات التـي تعتبر «تقليديًـا» مخصّصة للنسـاء.

المراقبة

- **تحديـث تقاريـر المراقبـة الميدانيّـة النوعيّـة لتكون أكثـر مراعـاة للاختـلاف الاجتماعـي.** يجـب أن تجمـع تقاريـر المراقبـة الميدانيّـة بيانـات حـول عـدد الرجـال والنسـاء والأطفـال الموجوديـن عنـد كل صـراف آلـي، والمخاطـر الصحيّـة للأطفـال وكبـار السـن والأشـخاص ذوي الإعاقـة مثـل الجلوس في الشـمس لفتـرة طويلة، وأي مشـاكل تتعلّـق بإمكانيّـة الوصـول والتحـرش، وملاحظـة المسـتفيدين الأكبر سـنًا الذين أتوا للسـحب، والأشـخاص ذوي إعاقـة. إذا لـم تحـدث أي مـن هـذه المشـكلات، فيجـب أن تشـير التقاريـر إلـى ذلـك أيضًـا.
- **تحديـث اسـتبيان الرصـد بعـد التوزيـع (PDM) الكمّـي لأسـئلة النـوع الاجتماعي والاسـتغلال وتصنيف المزيد مـن النتائـج حسـب الجنـس. يمكن أن تشـمل الأسـئلة الإضافيّـة مـا يلي:**
  - هل دفعت لأي شخص لسحب المساعدة من أجلك؟
  - هل قام أحد بمضايقتك في الطابور؟
  - كم من الوقت كان عليك الانتظار في الطابور؟
  - ما هو جنس الشخص الذي سحب المساعدة؟
  - هـل قمـت بمشـاركة الرمـز السـري الخـاص بـك مـع أي شـخص خـارج العائلـة؟ مـن؟
  - بالنسـبة لأولئـك الذين حصلوا على مسـاعدة شـخص آخر، كـم دفعت؟ هـل تعامل معاك الشـخص بشـكل لائق؟
  - أسـئلة المصاريـف المتعلّقـة بالأشـخاص ذوي الإعاقـة وكبـار السـن،لأن احتياجاتهـم غالبـاً مـا تشـكّل نفقـات عاليـة
  - **إجـراء رصد ما بعـد التوزيـع مراعي للمنظـور المتعلق بالنـوع الاجتماعـي مرتيـن فـي السـنة أو سـنويًا لتكملـة البيانـات الكميّـة.** يمكـن أن تركـز عمليـة جمـع البيانـات النوعيـة علـى اسـتخدام الأطـراف الثالثة لسـحب المسـاعدة والبحـث عـن الحـالات التي تـم فيها اسـتخدام البطاقـة كأداة قـوة فـي التوتـرات الأسـرية.

التواصل

- مواصلـة إجـراء جلسـات التواصـل والمعلومـات للمسـتفيدين القائميـن والجـدد. يجب أن توضّح الجلسـات للمسـتفيدين الجـدد أنّه ليس مـن الضروري وضـع البطاقة باسـم الـزوج لأنّ ذلـك كان افتراضًـا شـائعًا علـى الرغـم مـن مبـادرة النسـاء عـادة إلـى تقديـم الطلـب للحصـول علـى المسـاعدة. أيضـاً، يجـب أن توضّـح الجلسـات التـي تسـتهدف كلًّا من المسـتفيدين الجدد والقائمين الأشخاص المتضمنيـن بالملـف بالضبـط لأنّ ذلـك غالبًا ما كان يشـكّل نقطـة ارتباك. أيضـاً، يجـب أن توضّح جلسـات المعلومات أيضًـا أنّ جهـاز الصـراف الآلـي لـن يبتلـع البطاقـة للتخفيف مـن قلقهـم ولتسـهيل وصـول الأشـخاص الأقـلّ إلمامًـا بالقـراءة والكتابـة إلـى هـذه الأجهـزة.
- ينبغـي أن تعالـج اسـتراتيجيات المسـتفيدين مسـألة مشـاركة طـرف ثالث في سـحب المسـاعدة. يجـب ألّا يُثنى المسـتفيدون عـن طلـب مسـاعدة طـرف ثالـث أو طلـب المسـاعدة فـي سـحب المـال أو معاقبتهـم على ذلـك لأنّ طلـب المسـاعدة هـو أداة مفيـدة للنسـاء الأقـل قـدرة علـى الحركـة و/ أو الأقـل إلمامًـا بالقـراءة والكتابة. يجب تشـجيع المسـتفيدين على الإبلاغ عن أي سـلوك اسـتغلالي مـن الأشـخاص الذين يسـاعدونهم في سـحب الأمـوال أو السـحب نيابـة عنهـم مـن دون خـوف مـن تداعيـات طلب المسـاعدة مـن شـخص مـا أو إعطـاءه رقـم التعريـف الشـخصي الخـاص بهـم فـي المقـام الأول.

- النظـر فـي وضـع موظفـي الاتصـالات عنـد أجهـزة الصـراف الآلـي المعروفة ومراكـز تحويل الأمـوال لنقل المعلومـات شـخصيًا. تُظهـر المسـتويات المنخفضـة مـن الإلمـام بالقـراءة والكتابـة، خاصـة لدى كبار السـن والأشـخاص ذوي الإعاقة، والمعاييـر الثقافية الموجودة أن هـذا النـوع من نشـر المعلومـات مفضّـل وربما هو الطريقـة الأكثـر فاعلية لتوصيـل المعلومـات الضرورية إلـى الفئات المهمشـة.
- الاسـتمرار فـي تنظيـم جلسـات نشـر المعلومـات فـي الأيـام المحـدّدة لاسـتخدام أجهـزة الصـراف الآلي حول الخدمـات المتاحـة فـي كل منطقـة خـارج البرنامـج الوطنـي لدعـم الأسـر الأكثـر فقـرًا (NPTP). يمكـن اسـتخدام هذه الجلسـات لبرامج منظمات غير حكومية لتحديـد مسـتفيدين جـدد وتقديم معلومـات أفضل عن ثغـرات واحتياجـات وخدمـات محـدّدة فـي كل منطقـة.

الحماية، معالجة المظالم، الإحالات وخدمات "كاش بلاس"

- ضمـان أن يشـمل نظام معلومـات الاسـتجابة للمظالم (GRIS) إجـراءات التشـغيل الموحدة بشـأن الاسـتجابة لحـالات التحـرش والاسـتغلال والعنـف بيـن الشـريك الحميـم أو الأسـرة فـي مـا يتعلـق بالبرنامـج الوطنـي لدعـم الأسـر الأكثـر فقـرًا (NPTP). سـيعزز ذلك مسـارات المسـتفيدين للإبـلاغ عـن حـالات التحرش أو الاسـتغلال الجنسـي بالإضافـة إلـى الإبلاغ عـن العنف أو الاسـتغلال الجنسـي والاسـتجابة لـه الأمـر الـذي قـد يؤثـر علـى وصولهـم إلـى مسـاعدة البرنامـج الوطني لدعم الأسـر الأكثـر فقـرًا (NPTP).
- تطويـر آليـة الإحالـة بيـن البرنامـج الوطنـي لدعـم الأسـر الأكثـر فقـرًا(NPTP) وحـالات العنـف المبنـي علـى النـوع الاجتماعـي وحـالات حمايـة الطفـل والخدمـات «كاش بـلاس» لتلبيـة احتياجـات الفئـات الضعيفـة. يمكـن القيـام بذلـك عن طريـق التأكد من أن إجـراءات التشـغيل الموحدة ذات الصلـة بنظـام معلومـات الاسـتجابة للمظالـم GRIS المقبلـة تتضمـن مثـل هـذه المسـارات ومن خلال إنشـاء نظـام للإبـلاغ عـن حـالات العنـف المبنـي علـى النـوع الاجتماعـي وحالات حمايـة الطفل وتتبعها بسـرعة ضمن عمليـة التقييـم والاختيـار فـي البرنامـج الوطنـي لدعـم الأسـر الأكثـر فقـرًا(NPTP) . كما يسـتلزم ذلك ضمـان توفر معلومـات محدثـة وذات صلـة عـن الخدمـات الحكومية وخدمـات المنظمـات غيـر الحكوميـة المتاحـة للفئـات الضعيفـة مثـل كبار السـن والأشـخاص المصابيـن بأمراض مزمنـة وذوي الإعاقـة.
- التأكّـد مـن أنّ العمّـال الاجتماعيّيـن فـي وزارة الشـؤون الاجتماعيّـة (MOSA) علـى درايـة بخدمـات المنظمـات غيـر الحكوميّـة المتوافـرة فـي المناطـق المسـتهدفة، وعلـى صلة جيدة بأفـراد المجتمـع الذين يحتاجـون إليهم ويمكنهـم توفيـر خدمـات الإحـالات الضروريـة لهـم.
- تدريـب واستشـارة العمّـال الاجتماعيّيـن حـول سـبل الاسـتجابة للحـالات الصعبـة مثـل الانفصـال والطـلاق ونصائـح حـول حمايـة أنفسـهم خـلال الزيـارات المنزليّة وكيفيـة الاسـتجابة للعنـف المبنـي علـى النـوع الاجتماعـي.

Photos:
Page 5 - Photo: UN Women/Lauren Rooney; Page 10 - Photo: WFP/ Khadija Dia,
Page 13 - Photo: UN Women/Carly Fuglei; Page 18 - Photo: Photo: WFP/ Dana Houalla;
Page 22 - Photo: Photo: WFP/ Dana Houalla; Page 26 - Photo: WFP Lebanon/ Dana Houalla

Designed by Lauren Rooney